المال والتجارة

AL MAL WALTEGARA

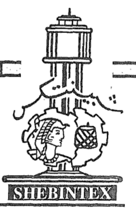
الأسعار والاحتكار

المزايا الجمركية فى تنمية الاستثمار

دور التجارة الإليكترونية فى زيادة كفاءة وفعالية أسواق رأس المال

أهم القوانين المالية الصادرة خلال عام ٢٠٠٣

مالية • اقتصادية • عامة • تصدر شهرياً • العدد ٤١٨ • شهر فبراير • ٢٠٠٤ • السعر جنيهان


SHEBINTEX



علمية ـ اقتصادية ـ مالية ـ عامة ـ تصدر شهرياً

العدد ٤١٨ ـ فبراير ٢٠٠٤ م

في هذا العدد

صفحة

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمي المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل في تخصصه

الإشتراكات

- الاشتراكات السنوية ١٨ جنيهاً مصرياً داخل جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي في جميع الدول العربية
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة

ثمن النسخة

جمهورية مصر العربية جنيهان

سوريا	٥٠ ل.س	ليبيا	٥٠٠ درهم
لبنان	٢٥٠٠ ليرة	السودان	٤٠ جنيهاً
العراق	١٠٠٠ فلس	الجزائر	٥ دينارات
الأردن	١ دينار	الكويت	[illegible] فلس
السعودية	١٠ ريالات	دول الخليج	١٠ دراهم

١١ شارع ميريت باشا ـ ميدان التحرير ـ القاهرة تليفون : ٥٧٤٤٦٣٠ ـ ٥٧٤٢١٩٠ فاكس : ٥٧٥٠٤١٩

كلمة العدد

بقلم

محاسب

أحمد عاطف عبدالرحمن

رئيس مجلس الإدارة



الأسعار و الاحتكار

****

انفلات الأسعار بعد تحرير سعر الصرف خلق مشاكل تنوء بحملها الحكومة ، وأوجد ظاهرة استفاد منها الكثيرون من احتكار واضح للسلع وتزايد فى الأسعار وأرباح خيالية وغير عادية على حساب المستهلك الأخير وهو الشعب المغلوب على أمره دائماً .

إن فوضى السوق بعد تحرير الجنيه أدى إلى ضياعه وسط قرارات كثيرة وعديدة وعشوائية دون دراسة لتوابع القرار أو التخطيط وربط القرارات بقرارات أخرى تحد وتقلل من سلبياته ، فالأزمة سببها اتخاذ قرار اقتصادى دون وضع الآليات المساندة له كما أنه صدر فى وقت غير ملائم .

إن ما أثير من ضجة حول الحديد وأزمة شركات المقاولات التى تعرضت لخسائر كبيرة نتيجة لارتباطاتها بعطاءات ومناقصات طويلة الأجل فى ظل ارتفاع مستمر فى الأسعار نتيجة للوضع الاحتكارى السائد فى

****

سوق الحديد وأيضاً هناك الكثير من الخامات ما تأثر بذات السلبيات مثل سوق الورق حيث يوجد ثلاثة مصانع محلية متفاوتة الجودة ونقص حاد عن احتياجات الدولة والمطابع التى تقوم بتوريد احتياجات الجهات المختلفة من تعليم وثقافة وصناعة وتجارة وتعبئة وتغليف من أجل التصدير كل هذه المجالات تعيش على الاستيراد لهذه الخامات لأن معظمها لا ينتج محلياً إلا نوع واحد وهو ورق الطباعة والكتابة وليس بالجودة والكمية الكافية مما دفع المصانع المحلية إلى انتهاز الفرصة والوضع الاحتكارى الذى تتمتع به فى ظل استيراد للخامات شبه متوقف لعدم القدرة على تدبير العملة وتذبذب أسعارها وما تبع ذلك من عدم استقرار لسعر الدولار الجمركى مما جعل من الصعب بل من المستحيل حساب تكلفة للخامات المستوردة ومن ثم تحديد سعر ثابت ومستقر للخامات عند وصولها للمطابع والمصانع وما يتبع ذلك من عدم

القدرة على التسعير أو اللجوء إلى رفع الأسعار بمعدلات عشوائية خوفاً من المستقبل المجهول .

لقد نجح المحتكرون فى تأجيل المناقشات داخل مجلس الشعب لأن فى ذلك حرماناً لهم من الأرباح غير العادية التى يحصلون عليها كل يوم و كل ساعة .

إن المستهلك سواء أكان فرداً وهو المستهلك الأخير أو مصنعاً لإنتاج منتج آخر مهدد بالتوقف والناتج الأخير هو الإضرار ليس بالمصنع وتوقفه ولكن بالعمال بتعرضهم للتشريد ومن كان متعثراً مع البنك فالباب المفتوح قد أغلق تماماً ومصيره أصبح فى حكم المجهول هو وعماله والمستهلك الأخير أمام نقص الإنتاج ورفع الأسعار وبصفة مستمرة بلا ضوابط أو حدود وأخيراً مزيد من الفوضى فى الشارع المصرى ومزيد من الجوعى يتجولون باحثين عن لقمة العيش من خلال طوابير العيش التى اختفت لعدد من السنوات وهى اليوم تعود بشكل عاجز عن الوفاء بما يطلب منها ، والحكومة مترددة تحكمها مراكز سلطة جديدة سواء داخل السلطة أو من خارجها من رجال الأعمال الجدد الذين فاقوا مجتمع النصف فى المائة وما كان يطلق عليهم آنذاك الإقطاع عند بداية الثورة المباركة فالهرم الاجتماعى أصبح مقلوباً وأصبح بلا قاعدة يرتكز عليها وطفى على السطح مجتمع غريب يفتقد للأصالة فى مصدر ثروته ويعرف أو لا يعرف كيف بدأت وإلى أى مدى انتهت ومتى ستتوقف .

إن التحول الاقتصادى الذى تركنا بابه مفتوحاً على مصراعيه لآليات السوق التى نرددها ولا نعرف معناها ، الحقيقة أن ما يحدث لآليات السوق أنها لا تتفاعل فى ظل اقتصاد حر كما يحدث فى البلاد الأخرى التى نقلدها ولكن آليات السوق قد فقدنا قواعدها ونظافة أساليبها من أجل خير المجموع ،ليس من أجل استغلال الفرد لإمكانيات المجتمع وتسخير مؤسسات الدولة التشريعية و التنفيذية فى سبيل الحصول على قرارات من أجل أغراض شخصية وما نسمع عن إثارة لزوابع من خلال الصحافة أو الحديث فى هذا المجلس أو ذاك لا تلبث أن تزول وتنتهى وتذهب ويذهب معها ما اتخذ من قرارات ، وعادت فوضى السوق يتجرع آلامها رجل الشارع الفقير والمعدوم .

إننا نعيش الفوضى بعينها ولا يمكن لأى حكومة أن تفعل أى شئ لأن حكوماتنا نسخة مكررة ممسوخة ولا يحدث فيها تغيير سواء بالنسبة لوزراء كل العهود القابعين على كراسى السلطة من أكثر من ثلاثين سنة عاصروا السادات وربما جمال عبدالناصر وما زالوا يمارسون لعبة السياسة من خلال بطانة فاسدة أكلت الأخضر واليابس أصيبوا بالتخمة .

إننا فى أمس الحاجة إلى قانون ينظم المنافسة ومحاربة الاحتكار منذ أحداث ٢٩ يناير حتى نخفف من غلواء ارتفاع الأسعار.

التوزيع الاحتمالى

لقدوم حجاج بيت الله الحرام
(ضيوف الرحمن) إلى مكة المكرمة

إعداد

د / سميح أحمد محمود إبراهيم

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين .

مقدمة :

من المعلوم بدء توافد حجاج بيت الله الحرام (ضيوف الرحمن) مع مطلع شهر ذى القعدة من كل عام على كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وتكون المدينة المنورة أكثر استقبالاً لضيوف الرحمن من مكة المكرمة خلال شهر ذى القعدة وبعبارة أخرى تستقبل كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة وفود حجاج بيت الله الحرام من شتى بقاع العالم مع مطلع شهر ذى القعدة غير أن وفود ضيوف الرحمن تكون أكثر اتجاهاً للمدينة المنورة من مكة المكرمة خلال شهر ذى القعدة نظراً لوجود وقت كاف على بداية أداء مناسك الحج ، ويزداد توافد الحجاج من المدينة المنورة ومن شتى بقاع العالم على مكة المكرمة مع نهاية شهر ذى القعدة وأوائل شهر ذى الحجة ، وفى اليوم الخامس من شهر ذى الحجة تكون جميع وفود الحجاج قد وصلت إلى مدينة مكة المكرمة استعداداً لبدء أداء مناسك الحج يوم الثامن من ذى الحجة (يوم التروية) ومن ثم يتم إغلاق جميع منافذ الطرق المؤدية إلى مدينة مكة المكرمة بنهاية اليوم الخامس من ذى الحجة على وجه التقريب فى موسم الحج من كل عام ، وعلى هذا الأساس فإنه يمكن القول إن فترة قدوم الحجاج إلى مكة المكرمة تمتد إلى حوالى ٣٥ يوماً على وجه التقريب .

التوزيع الاحتمالى :

فى ضوء هذه المقدمة يتضح جلياً قيام التوزيع قيد البحث على الفروض التالية : -

١ - (س) تعبر عن الفترة الزمنية قيد الدراسة والتى تبدأ من أول شهر ذى القعدة وتنتهى فى اليوم الخامس من شهر ذى الحجة على وجه التقريب .

أى أن : الصفر ≤ س ≤ ٣٥ .

٢ ـ (ص) عبارة عن عدد الحجاج القادمين إلى مكة المكرمة خلال الفترة محل الدراسة ـ وغنى عن البيان أن :ـ

ص = د (س) = الصفر

عندما س = الصفر

ص = د (س) = جـ

عندما س = ٣٥

حيث جـ ترمز لعدد الحجاج القادمين إلى مكة المكرمة خلال موسم الحج .

٣ ـ تتزايد أعداد الحجاج المقيمين بمكة المكرمة خلال الفترة قيد الدراسة وهى فترة قدوم الحجاج إلى مكة المكرمة من بداية شهر ذى القعدة حتى اليوم الخامس من شهر ذى الحجة على وجه التقريب . وعلى هذا الأساس فإنه فى ضوء هذه الفروض الثلاثة التى يقوم عليها التوزيع الاحتمالى لقدوم الحجاج إلى مكة المكرمة يتضح أن :ـ

$$\frac{\text{كـ ص}}{\text{كـ س}} = \frac{\text{جـ ـ الصفر}}{\text{٣٥ ـ الصفر}}$$

أى أن :ـ

$$\frac{\text{كـ ص}}{\text{كـ س}} = \frac{\text{جـ}}{\text{٣٥}}$$

$$\therefore \text{كـ س} = \frac{\text{جـ}}{\text{٣٥}} \text{ كـ س}$$

$$\therefore \text{ص} = \int \frac{\text{جـ}}{\text{٣٥}} \text{ كـ س}$$

$$= \int \frac{\text{جـ}}{\text{٣٥}} \text{ كـ س}$$

$$= \frac{\text{جـ س}}{\text{٣٥}}$$

ولكى تكون هذه الدالة ($\text{ص} = \frac{\text{جـ س}}{\text{٣٥}}$) دالة كثافة احتمال فإنه يجب أن يكون حاصل ضرب تكاملها فى مداها فى ثابت معين وليكن (ك) مساوياً للواحد الصحيح .

أى أن :ـ

$$\text{ك} \int_{\text{٠}}^{\text{٣٥}} \text{ص ذ س} = \text{١}$$

$$\text{ك} \int_{\text{٠}}^{\text{٣٥}} \text{د (س) كـ س} = \text{١}$$

$$\text{ك} \int_{\text{٠}}^{\text{٣٥}} \frac{\text{جـ}}{\text{٣٥}} \text{ س كـ س} = \text{١}$$

$$\frac{\text{ك جـ}}{\text{٣٥}} \int_{\text{٠}}^{\text{٣٥}} \text{س كـ س} = \text{١}$$

$$\therefore \text{ك} = \frac{\text{٢}}{\text{٣٥ جـ}} \qquad \therefore \text{ص} = \frac{\text{٢ س}}{(\text{٣٥})^{\text{٢}}}$$

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن كتابة التوزيع الاحتمالى لقدوم الحجاج إلى مكة المكرمة خلال موسم الحج على النحو التالى :ـ

$$\text{كـ س} = \begin{cases} \frac{\text{٢ س}}{(\text{٣٥})^{\text{٢}}} & \text{الصفر} \leq \text{س} \leq \text{٣٥ .} \\ \text{الصفر} & \text{خلاف ذلك} \end{cases}$$

ويمكن إيجاد توقع هذا التوزيع على النحو التالى

$$\text{ت (س)} = \int_{\text{٠}}^{\text{٣٥}} \text{س كـ (س) كـ س}$$

$$= \int_{0}^{35} \text{س} \times \frac{\text{٢ س}}{(35)^2} \, \text{كس}$$

$$= \frac{2}{(35)^2} \int_{0}^{35} \text{س}^2 \, \text{كس}$$

$$= \frac{70}{3}$$

$$= 23 \frac{1}{3}$$

$$\text{ت (س}^2\text{)} = \int_{0}^{35} \text{س}^2 \times \frac{\text{٢ س}}{(35)^2} \, \text{كس}$$

$$= \frac{2}{(35)^2} \int_{0}^{35} \text{س}^3 \, \text{كس}$$

$$= \frac{(35)^2}{2}$$

تباين (س) = ت (س^2) ـ [ت (س)]^2

$$= \frac{(35)^2}{2} - \left[\frac{70}{3}\right]^2$$

$$= \frac{(35)^2}{18} = 68,06$$

ويمكن إيجاد بقية معالم هذا التوزيع باتباع نفس الأسلوب وهذا من ناحية ومن ناحية أخرى أخرى فإنه فى ضوء مقدمة هذا البحث يمكن القول إن قدوم حجاج بيت الله الحرام (ضيوف الرحمن) يتبع التوزيع الأسى على النحو التالى :ـ

د (س) = جـ هـ$^{-\text{جـ س}}$ الصفر ≤ س ≤ ٣٥ .

وكما سبق البيان فإنه لكى تكون الدالة د(س) دالة كثافة احتمال يجب أن يكون حاصل ضرب تكاملها فى مداها فى ثابت معين وليكن (ك) مساوياً للواحد الصحيح. أى أن :

$$\text{ك} \int_{0}^{35} \text{د (س) كـ س} = 1$$

$$\text{ك} \int_{0}^{35} \text{جـ هـ}^{-\text{جـ س}} \text{ كـ س} = 1$$

$$\therefore \text{ك} = \frac{1}{\left[\text{هـ}^{35\text{جـ}} - 1\right]}$$

$$\text{د (س)} = \frac{\text{جـ هـ}^{-\text{جـ س}}}{\left[\text{هـ}^{35\text{جـ}} - 1\right]}$$

وعلى هذا الأساس يكون التوزيع الاحتمالى لقدوم حجاج بيت الله الحرام (ضيوف الرحمن) إلى مكة المكرمة على النحو التالى :

$$\text{د (س)} = \begin{cases} \dfrac{\text{جـ هـ}^{-\text{جـ س}}}{\left[\text{هـ}^{35\text{جـ}} - 1\right]} & \text{الصفر} \leq \text{س} \leq 35 \\ \text{الصفر} & \text{خلاف ذلك} \end{cases}$$

ويمكن إيجاد التوقع والتباين والمعالم المختلفة لهذا التوزيع وغنى عن البيان الأهمية العظمى لهذين التوزيعين الاحتماليين حيث تساعد دراستهما باستفاضة إلى التوصل إلى الحلول المثلى للمشاكل التى تواجه حجاج بيت الله الحرام (ضيوف الرحمن) أثناء قدومهم لأطهر بقاع الأرض مكة المكرمة .

والله خير مستعانا وهو ولى التوفيق ،،،

أضف الى معلوماتك

تعريف المركز الجمركى الضريبى النموذجى

المركز الجمركى الضريبى النموذجى أحد إنجازات وزارة المالية ويهدف إلى :

- ☐ توفير الخدمة الضريبية المتكاملة للمتعاملين حيث تتوافر إمكانية التعامل مع المصالح الثلاث (الضرائب العامة والضرائب على المبيعات والجمارك) فى مكان واحد .
- ☐ تقديم خدمات متعددة للعملاء من خلال مركز خدمة العملاء بالمركز .
- ☐ إتمام الإجراءات الضريبية والجمركية من خلال شباك واحد .
- ☐ يوفر على العملاء الرحلات المكوكية بين مأموريات الضرائب أو بين المنافذ الجمركية المختلفة .
- ☐ يستطيع الممول إتمام الإجراءات الجمركية بالمركز بصرف النظر عن مكان وصول البضاعة .
- ☐ يمكن إتمام الإجراءات الجمركية بالمركز على البضائع سواء بعد وصولها للدوائر الجمركية أو قبل وصولها للدوائر الحكومية .
- ☐ يجوز لكل متعامل مع مصالح (الجمارك - الضرائب على المبيعات - الضرائب على الدخل) التعامل مع وحدات المركز بتقدمه بطلب بذلك لإدارة المركز الجمركى الضريبى النموذجى .

الإجراءات الجمركية بالمركز

أولاً : الإجراءات بلجنة التسهيلات الجمركية

١ - الإجراءات التى تتم بمعرفة صاحب الشأن أو من ينوبه .

- إدراج البيانات بالحاسب الآلى بإحدى طرق الربط الإليكترونى .
- يقدم ملف الإقرار الجمركى بشباك الاستقبال.
- سداد الضرائب والرسوم الجمركية .

٢ - إجراءات تتم بمعرفة لجنة التسهيلات .

- مراجعة مستندية لمستندات الإقرار - التقييم الذاتى والمستندات الاستردادية
- تحديد مسار الإفراج (أحمر - أصفر - أخضر)
- تسليم أصل وصورة إذن الإفراج ومرافقاتهما + نسخة جهات العرض لصاحب الشأن أو من ينوبه.

ثانياً : الإجراءات بجمرك الإفراج :

١ - إجراءات تتم بمعرفة صاحب الشأن أو من ينوبه :

- استيفاء جهات العرض الرقابية والأمنية - فى حالة وجوب عرض الوارد على هذه الجهات .
- التقدم لنقطة الاتصال التابعة للمركز النموذجى بالمستندات التالية :-

أ - أصل وصورة إذن الإفراج بمرافقاتهما .

ب - نسخة جهات العرض الرقابية مستوفاة موافقة الجهات .

جـ - أصل وصورة إذن التسليم الملاحى .

د - صورة بوليصة الشحن .

٢ - إجراءات تتم بمعرفة اللجنة الجمركية بنقطة الاتصال :

فى حالة الإفراج بالمسار الأخضر :

- يسلم صاحب الشأن أصل إذن الإفراج ومرفقاته ليتوجه لصرف الرسالة .
- ترسل صورة إذن الإفراج بمرافقاتها لباب الصرف .

وفى حالة الإفراج بالمسار الأحمر :

- تتم معاينة الرسالة ومطابقة الصنف والكميات على المستندات وفى حالة المطابقة يسلم صاحب الشأن أصل إذن الإفراج ليتوجه لصرف الرسالة فوراً من باب الصرف وترسل صورة إذن الإفراج لباب الصرف .

المزايا الجمركية فى تنمية الاستثمار

إعداد
غادة الحسينى عباس
باحث مالى بوزارة المالية

****

مقدمة : -

تعد الدولة برنامج تغيير وتعديل جذرى فى الجمارك وإعادة هيكلتها وتطوير إدارتها بالتعاون مع صندوق النقد الدولى وسوف يتم بطريقة تدريجية وعلى مدى ثلاث سنوات قادمة مع ضرورة تخفيض القيم الجمركية بالإضافة إلى أن إصلاح الجمارك يساعد فى تطوير الإنتاج وفى الاستيراد بما يسمح باستيراد مستلزمات الإنتاج والآلات التى تمثل ٦٥ ٪ من واردات مصر من الخارج مما يسهم فى تطبيق برنامج التحديث كما تهدف التعديلا إلى سرعة الإجراءات لرد الرسوم والضريبة الجمركية والضمانات التى يقدمها المتعامل من أجل الإفراج المؤقت غن السلع الواردة له بنظام السماح المؤقت وبهدف تخفيض الأعباء التى يتحملها المصدر مما يؤدى إلى الإفراج عن بعض السلع بضمانات ووفقاً لشروط محددة وميسرة على المصدرين من أجل الاستفادة بنظام السماح المؤقت فى تنمية وزيادة نشاطهم التصديرى من أجل تحقيق الانطلاقة التصديرية التى تستهدفها خطة الدولة حيث توجد منافسة شديدة فى السوق العالمى تحتاج إلى جهود لزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتنا لمنافسة منتجات الدول الأخرى ويتم ذلك من خلال إصدار قانون جمارك جديد والذى يهدف إلى حل مشاكل المستثمرين سواء المصدرون أو المستوردون ولتطبيقه لابد من تطوير شامل فى الهياكل التنظيمية للجمارك وتدريب العاملين وتطوير الأنظمة التى تتعامل بها بما يساعد الدولة على تحقيق أهدافها التصديرية والاستثمارية وتحقيق التنمية فقضية التصدير أصبحت قضية حيوية بالنسبة للاقتصاد المصرى فلابد من مساندة التصدير وقانون الجمارك الجديد يتضمن هذه القضايا وملامحه الرئيسية هى مساندة الانفتاح الخارجى والاعتماد على التجارة الإليكترونية فالكثير من الدول تعتمد حالياً فى تجارتها على التبادل الإليكترونى للمعلومات والتجارة الإليكترونية موضوع جديد على العالم كله فهناك الكثير من المشاكل تواجه الدول التى تتعامل معها كما يعمل القانون الجديد على مكافحة التهرب الإليكترونى باتباع أساليب جديدة للتعرف على الأشياء الواردة ومطابقتها

بالمستندات المقدمة والاستعانة بأجهزة الأشعة فى محاربة ظاهرة التهرب عبر المنافذ الرسمية من خلال شبكة المعلومات الدولية والاتصال بالبورصات العالمية وإنشاء إدارة مستقلة لمتابعة السماح المؤقت على مستوى الجمهورية ومراجعة البضائع والتعرف على ما تم تصنيعه والرصيد المتبقى مما يؤدى إلى ضبط عملية التهريب والتيسير على المصدرين فى التعامل مع هذه الأنظمة وتسريع خطوات استرداد الضرائب والضمانات على السلع التى يعاد تصديرها مرة أخرى **وسوف يتناول البحث المباحث التالية :-**

المبحث الأول :-

كيفية إدارة المنافذ الجمركية ويوضح المبحث تعريف المنفذ الجمركى وأهميته من الناحية الاقتصادية والوظائف التى يقوم بها بالإضافة إلى الإجراءات التى من المنتظر تبسيطها من خلال قانون الجمارك الجديد .

المبحث الثانى :-

التعريفة الجمركية الحالية ودورها فى تشجيع المنتج المحلى والمنظمات التى تتحكم فيها سواء صدور قانون جديد أو اتفاقات عالمية أو المجلس الأعلى للتعريفة الجمركية .

المبحث الثالث :-

مشاكل المستثمرين وكيفية مواجهتها باعتبار أن الاستثمار هو المحور الرئيسى لاهتمام الباحث.

المبحث الرابع :-

إطار مقترح للنهوض بالإدارة الجمركية كوسيلة فعالة لنمو الاستثمار فى مصر .

المبحث الخامس :-

أهمية ميناء الإسكندرية كمنفذ جمركى باعتبار أن الإسكندرية عروس البحر الأبيض المتوسط ذات موقع جغرافى استراتيجى .

المبحث الأول

كيفية إدارة المنافذ الجمركية

إن الوظيفة الرئيسية للمنفذ الجمركى هى تقديم التسهيلات لحركة البضائع والتى يتم نقلها بوسائل نقل (بحرى - برى - نهرى ... وفى الاتجاهين « صادر - وارد ») وذلك فى أقل وقت ممكن وبأدنى مجهود وبأقل تكاليف والمنفذ بذلك يمثل حلقة فى منظومة النقل التى تتعامل مع الأشياء المادية وبواسطة تسهيلات بشرية وتتكون المنظومة من عدة أنظمة فرعية تشكل بعضها مع بعض تدفقاً داخلياً لحركة البضائع الواردة أو الصادرة تجرى عليها بعض العمليات (مناولة - شحن - تفريغ ..... وتتدفق خارجياً فى شكل (صادرة - واردة) وهكذا فإن حركة البضائع من وإلى المنفذ تعتمد على :-

١ - مجموعات مختلفة من المتغيرات تتكون من بضائع ، وسائل نقل ، تسهيلات .

٢ - إذا اعتبرنا أن المتغيرات ب ، ت ، و متغيرات مستقلة فإن الحركة ح تكون هى العامل المتغير أما المتغير الفاعل (أ) هو الإدارة .

٣ - إذا فرضنا أن هذه المجموعات يمكن التأثير فيها بواسطة الإدارة فإن النتائج

المتحققة يمكن متابعتها فى سلوك كل أو بعض معايير قياس الحركة (الوقت - التكلفة ...)

إدارة المنافذ الجمركية :

تقوم إدارة المنافذ الجمركية على التنوع فى الأنشطة والتداخل فى الوسائل والعمل على حشد الجهود والموارد بشكل يؤدى إلى تجنب المشاكل .

من الناحية الجغرافية : -

فإن موقع المنفذ الجمركى يكون مثالياً إذا اعتمدت بنيته الأساسية على مقومات طبيعية خاصة فى مناطق الظهير والنظير لأن توافر هذه المقومات الطبيعية تيسر له القيام بخدماته للمتعاملين معه من قطاعات النقل وقطاعات التجارة الخارجية .

ومن الناحية الاقتصادية : -

فإن المنافذ الجمركية تتأثر وتؤثر على نوع وحجم النشاط الاقتصادى وتقاس كفاءة المنفذ بمدى ما يقدمه من خدمات للأسواق الحالية .

ومن الناحية السياسية : -

يتأثر المنفذ الجمركى بنوع ومدى الصلاحيات التى يتولاها بموجب القوانين واللوائح المنظمة له ، فالمنفذ الجمركى باعتباره حداً فاصلاً بين الدولة والعالم الخارجى عليه القيام بوظائف سياسية تتصل بالأمن الاقتصادى وذات طبيعة متخصصة مثل ترسيم الحدود وتنظيم القدوم والمغادرة لوسائل النقل ورقابة البضائع .... إلخ .

أهم الأجهزة العاملة فى المنافذ الجمركية ووظيفتها :

يمكن للمتتبع لحركة التجارة فى المنافذ الجمركية أن يلاحظ العديد من الأجهزة المتخصصة المطلوبة لانسياب حركة البضائع منذ وصولها إلى الحدود الدولية حتى خروجها من المنافذ الجمركية ومثال ذلك : -

- مصلحة الجمارك ، الجوازات ، الحجر الصحى ، الحجر الزراعى ، الرقابة على الصادرات .
- شركات الملاحة البحرية ، النقل ، التخزين ، الشحن ، التفريغ ... إلخ .

ولا تقتصر وظيفة المنافذ الجمركية على تقدير وتحصيل الرسوم أو الضريبة الجمركية ولكنها تمتد لتغطى مدى أوسع من الوظائف منذ وصول البضائع وحتى الإفراج عنها وهى الوصول ، التفريغ ، النقل الداخلى ، التخزين ، الكشف والجرد ، إجراءات رقابية ، التثمين وتقدير الرسوم ، الدفع والإفراج .

النظم الجمركية ودورها فى تسهيل الإجراءات

وتعرف الإجراءات الجمركية بأنها مجموعة القواعد والأساليب والخطوات المتتابعة والمنطقية التى تتخذ للتخليص على الواردات والصادرات فى نطاق تنفيذ التشريعات الجمركية وغيرها من التشريعات التى يسند للجمارك تنفيذها ومما لا شك فيه أن خطورة الإجراءات الجمركية على حركة الواردات والصادرات واضحة وتتطلب بالضرورة اهتماماً بتقنيتها ورسم خطواتها بحيث تتناسب مع طبيعة التشريع ومقتضياتها دون تجاوز ولا

يتأتى ذلك إلا بتحديد واضح لدورها وأهدافها وأهمية كل خطوة منها وما يمكن تحديد أهداف الإجراءات الجمركية فيما يلى :-

١ - تبسيط الإجراءات مع توضيحها ، فبقدر ما يكون التبسيط تكون سرعة الأداء كما يعنى التبسيط إمكانية أداء الإجراءات يدوياً أو آلياً وإمكانية أدائه فى كافة الظروف .

٢ - تحقيق الضمانات التى يتطلبها أمن الوطن والتأكد من تطبيق المواصفات القياسية .

٣ - تحقيق ضمانات أداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم مع مكافحة التهرب منها .

٤ - تنفيذ ما يصدر من قواعد تنفيذية للسياسات الاستيرادية والتصديرية والنقدية وتنقسم أنواع الإفراج عن البضائع التى تدخل المنافذ المختلفة للدول :

■ البضائع الواردة برسم استهلاك المحلى وهى تنقسم بدورها إلى :-

- بضائع خاضعة للضريبة على الواردات وفقاً لفئات التعريفة الجمركية ويتم سدادهذه الضرائب قبل الإفراج عنها .

- بضائع معفاة من هذه الضرائب أو متمتعة بتخفيضات .

■ بضائع برسم الترانزيت .

■ بضائع برسم المناطق الحرة وهو نوع من أنظمة الترانزيت حيث تنقل البضائع من الدوائر الجمركية إلى المناطق الحرة سواء كان النقل مباشرة أو بعد التخزين فى مستودعات الدوائر الجمركية .

■ بضائع مؤجلة الضريبة .

- البضائع التى يتم سحبها للإيداعات العامة والتى يؤجل سداد الضرائب المستحقة عليها لحين سحبها للاستهلاك المحلى .

- بضائع واردة برسم إعادة التصدير وتنقسم إلى :

❖ بضائع السماح المؤقت .

❖ البضائع التى يفرج عنها مؤقتاً لأحد الأسباب الآتية :-

- بغرض العمل أو التأجير لمشروعات فى الداخل لفترة مؤقتة .

- بغرض الاستخدام الشخصى أو الاستخدام الخاص فترة الإقامة المؤقتة بالبلاد .

- بغرض العرض فى المعارض والأسواق الدولية .

- بغرض إجراء التجارب والإصلاح أو الاستبدال ثم إعادة تصديرها بشرط عدم الاستهلاك المحلى .

- واردات تخضع لنظام الدروباك :

وهذا النظام يطبق عليه كافة الشروط والإجراءات المقررة على الواردات برسم الاستهلاك المحلى بما فى ذلك من قيود نقدية وتحصيل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة التى تفرض على

الوارد دون تفرقة وعند إعادة التصدير يسترد صاحب الشأن كافة ما سبق تحصيله من ضرائب ورسوم (ما عدا رسوم الخدمات) على المواد والأجزاء التى استخدمت فى المنتجات المصدرة بما فى ذلك الكميات التى فقدت أثناء التصنيع وفقاً للنسب التى تقررها الرقابة الصناعية .

وفى ظل هذا النظام (الإفراج) يمكن للمستورد أن يتصرف فى كل أو بعض الكمية المستوردة سواء كانت بحالتها أو بعد تصنيعها دون الرجوع إلى الجمارك أو الحصول على موافقة أية جهة أخرى باعتبار أنه أدى حقوق الخزانة كاملة عند الاستيراد واستوفى شروط وإجراءات الاستيراد قبل الإفراج ، ولا يشترط فى نظام الدروباك أن يعلن المستورد رغبته فى معاملة الرسالة المستوردة بنظام الدروباك قبل الإفراج عنها حيث يجوز خلال سنة من الإفراج التقدم بطلب إلى الجمارك بمعاملة الرسالة بهذا النظام ويترتب عليه الالتزام بالشروط والمدة التى يفرضها النظام لضمان استرداد الضرائب والرسوم عند التصدير وذلك إلزاماً بالإجراءات المتبعة والموضوعة لهذا النظام ، ومن جهة أخرى فإن الإجراءات الموضوعة لنظام السماح المؤقت يتم إعفاء وارداتها من الضرائب والرسوم المستحقة هذا فضلاً عن الإعفاء من القيود الاستراتيجية وذلك بشرط تقديم ضمانات مناسبة تغطى المستحقات عليها أثناء الفترة من الإفراج وحتى التصدير ، ومن الطبيعى أن أداء هذا الضمان يصبح منطقياً لأن البضائع يتم الإفراج عنها من المنافذ الجمركية ليستخدمها المستورد فى المنتجات التصديرية بنفسه وتنتقل إلى حوزته دون أى رقابة جمركية وهنا فإن الإجراءات الجمركية التى تفرض على بضائع السماح المؤقت يعد التصرف فيها من قبيل التهرب الجمركى فمن الطبيعى أن يكون الضمان واحداً مما يلى :-

- تأمين نقدى يغطى الضرائب والرسوم .
- ضمان مصرفى بهذه المستحقات صالح حتى إعادة التصدير .
- أن يكون للمستورد خطاب ضمان مصرفى صالح أو حساب جار مودع فى الجمارك يغطى المستحقات المطلوبة .

إنشاء إيداع خاص لبضائع السماح المؤقت لتخزين البضائع الواردة والمنتجات المعدة للتصدير تحت الرقابة الجمركية مقابل تخفيض الضمانات المقررة على الإيداعات الخاصة حيث يكتفى بما يعادل ٢٥ ٪ من الضرائب المستحقة على المخزون فيها ضماناً نقدياً ونغطى النسبة الباقية بتعهد كتابى من أى جهة رسمية أو الغرف التجارية .

أهداف تطبيق نظام الدروباك ومواقع استخدامه :

وعن الدول التى تقوم بتطبيق نظام الدروباك فهى استراليا - النمسا - الدنمارك - ألمانيا - اليونان - إيران - أيرلندا - إيطاليا - الأردن - لبنان - مصر - هولندا - النرويج .

وغالباً ما يطبق هذا النظام لصالح الاقتصاد القومى وذلك لتنشيط تجارة الصادر هذا بالإضافة إلى أنه يساعد بصفة خاصة فى

عملية التصنيع والصناعات الماهرة المتقدمة فى البلد ويعمل على مساعدتها فى الحصول على موارد من الخارج لإنتاج بضائع يمكن عرضها بأثمان منافسة فى الأسواق العالمية .

ومع ذلك فإن معظم الدول ترى أن نظام الدروباك لا يجب أن يشجع استيراد البضائع الأجنبية التى لها مثيل فى السوق المحلية حتى لا يؤثر ذلك على الصناعات المحلية ولهذا توجد قيود على مجموعات من البضائع التى يسمح بها نظام الدروباك ، ويطبق نظام الدروباك فى البلاد المختلفة وبالطرق المختلفة وذلك لاعتبارات متعلقة بالأهمية الاقتصادية بهذا النظام ودوره فى هذا البلد مع التأكد أن البضائع التى وردت تحت هذا النظام يجب أن يعاد تصديرها بالحالة التى وردت عليها أو بعد إجراء عملية تصنيع بذاتها دون غيرها .

الشروط اللازمة لتطبيق نظام الدروباك لإحكام الرقابة كنوع من الإجراءات ومنها :-

١ ـ اشتراطات تطبق عند الوارد ،

بمعنى أنها تخضع للإجراءات التى تطبق على الواردات العادية للاستهلاك المحلى.

٢ ـ اشتراطات متعلقة بالبضائع .

إن الجمارك غالباً ما تمارس بعض وسائل الإشراف خلال العملية الصناعية ويكون هذا الإشراف شرطاً من شروط نظام الدروباك وهذا الشرط يساعد الجمارك فى ضمان تحقيق معاينة البضائع كما يتم فصل بضائع الدروباك عن باقى البضائع فى مخازن المستورد حتى يسهل الاشراف والمعاينة عليها فى أى وقت .

٣ ـ اشتراطات متعلقة بالأشخاص .

توضع قيود على المستوردين بالنسبة لنقل ملكية البضائع بدفاتر حسابية وأن يقوموا بترتيب المخازن والمصانع بطريقة تمكن الجمارك من تحديد طبيعة وكمية ومعاينة البضائع المستوردة .

٤ ـ حدود الوقت .

بعض الدول فضلت وضع حد معين لرد رسوم الدروباك واختلفت هذه المدة من ستة شهور إلى ٣ سنوات طبقاً لظروف كل دولة .

٥ ـ الإجراءات عند إعادة التصدير .

الهدف الأساسى من الإجراءات هو إحاطة الجمارك علماً بوجود طلب للدروباك بحيث يتسنى للجمارك فحص البضائع واعتماد التصدير .

المبحث الثانى

التعريفة الجمركية الحالية

التعريفة الجمركية هى أداة هامة من أدوات السياسة المالية وتستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية متنوعة من أهمها دعم الأنشطة الإنتاجية المحلية ، فرفع الرسوم الجمركية على الواردات المنافسة للمنتجات المحلية يمثل حماية للأنشطة المحلية المنتجة بما يرفع من قدراتها التنافسية المحلية ويعزز وجودها فى السوق المحلى أيضاً فإن تخفيض الرسوم الجمركية على الخامات والمستلزمات التى ليس لها بديل محلى يمثل تشجيعاً للأنشطة المحلية

المستخدمة لهذه الخامات والمستلزمات بما من شأنه أن يخفض من تكاليف الإنتاج ويزيد من قدرتها التنافسية فى الأسواق الدولية ويقصد بهيكل التعريفة الجمركية العلاقات المتشابكة بين مستوى الرسوم الجمركية على الواردات من الخامات ومستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية وإضافة إلى السلع الاستهلاكية ، وتمثل حصيلة التعريفة الجمركية بنداً هاماً فى هيكل الإيرادات السيادية والتى تمثل بدورها مصدراً أساسياً لتمويل الانفاق الجارى وفى الاقتصاد المصرى فإن دور التعريفة الجمركية كأداة لدعم الصناعة المحلية أصبح يمثل المحرك الأساسى للتعديلات التى تطرأ على مستوى الرسوم الجمركية على نحو أصبح يفوق دور التعريفة الجمركية كأداة تمويلية لموازنة الدولة على أساس أن دعم الأنشطة المحلية من شأنه تشجيع الإنتاج الوطنى وزيادة معدل نمو النشاط الاقتصادى بما يوفر للدولة مصادر إيرادية أخرى من خلال الضرائب بأنواعها وبالتالى يتحقق هدف النمو الاقتصادى والتشغيل جنباً إلى جنب مع هدف تمويل الإنفاق الحكومى .

ويختص المجلس الأعلى للتعريفة الجمركية ببحث واقتراح التعديلات الملائمة للتعريفة الجمركية وتطوير النظم الخاصة بها بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية .

وفى ظل اتجاه الحكومة المصرية إلى تحفيز عملية إدماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى . لما لهذا الأمر من مزايا اقتصادية عديدة فى فتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات المصرية وتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الأنشطة الاقتصادية فى مصر فإن المجلس الأعلى للتعريفة وهو السلطة المختصة بتعديلات التعريفة الجمركية تضع فى اهتماماتها الإطار الدولى لالتزامات مصر فى الاتفاقات التجارية المختلفة عند إجراء أى تعديل على مستوى التعريفة الجمركية مثل تعهدات مصر فى اتفاقية منظمة التجارة العالمية إضافة إلى الاتفاقيات الإقليمية مثل اتفاقية الكوميسا واتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية وأيضاً الاتفاقيات الثنائية بين مصر والدول العربية هذا وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٩ لسنة ٢٠٠١ بتعديل التعريفة الجمركية القائمة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ وأحيل إلى المجلس الموقر فى اليوم التالى لتاريخ صدوره بعد موافقة المجلس الأعلى للتعريفة الجمركية هذا وقد شمل القرار الجمهورى على مادتين تضمنت المادة الأولى منه تعديل فئات التعريفة الجمركية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٩ لسنة ٢٠٠٠ أما المادة الثانية فهى متعلقة بتحديد تاريخ سريانه ونشره فى الجريدة الرسمية ومصر وهى على أبواب تنفيذ اتحاد جمركى مع دول الكوميسا مع بداية عام ٢٠٠٤ مما يعنى أن هيكل التعريفة الجمركية ينتظر أن يتغير تماماً مع الدول الأخرى غير الأطراف فى تجمع الكوميسا بحيث يكون صفر ٪ على الخامات ، ٥٪ على مستلزمات الإنتاج ، و ١٥ ٪ على السلع الرأسمالية ، ٣٠ ٪ على السلع الاستهلاكية وهو

ما يعنى أن هيكل الحماية الرسمى والفعال سوف يتغير تماماً عن الوضع الراهن إضافة إلى ذلك فإن مصر عضو فى اتفاقية التجارة العربية وطرف فى منطقة التجارة العربية الحرة وقد وصلت فى إطار التزاماتها بالتخفيض الجمركى فى ظل هذه الاتفاقيات إلى ٥٠ ٪ فوق كل ذلك فإن التخفيضات الجمركية التى تقدمها مصر للاتحاد الأوروبى فى إطار الشراكة الأوروبية المصرية تبدأ بعد ثلاث سنوات من الآن كل ذلك يعنى أن مصر تشهد مرحلة تحول حقيقى تتسم بالانفتاح التدريجى على العالم وهو ما يستلزم تزامناً مع ذلك حدوث تحول حقيقى آخر فى نظرة المجتمع المصرى إلى مفهوم الصناعة فالمفهوم الحالى للدعم ينحصر فى آليات الحماية وعلى الأخص من خلال هيكل التعريفة الجمركية ولكن مع كل التحولات التى يشهدها الاقتصاد المصرى ويأمل فى الاستفادة من إيجابياتها فإن مفهوم الدعم يتوقع أن يتمحور أساساً حول دعم كفاءة العمليات الإنتاجية المحلية بحيث تصبح قادرة على حماية نفسها بنفسها فى الأسواق العالمية وأيضاً فى الأسواق المحلية .

الجمارك بين اتفاقية بروكسل و اتفاقية الجات

تحدد منظمة التجارة العالمية العديد من الاتفاقيات مثل اتفاقية التقييم الجمركى التى دخلت حيز التنفيذ فى مصر منذ يوليو ٢٠٠١ وكشفت دراسة حول مدى الاحتياج للإصلاح الجمركى أن مصلحة الجمارك ومجتمع التجارة فى مصر بصفة عامة مترددان بين اتفاقية بروكسل التى تحدد الرسوم الجمركية بناءً على السعر الإسنادى للسلع والجات التى تحدد الرسوم الجمركية والضرائب على الواردات بناءً على مبدأ تكلفة الصفقة أو القيمة الفعلية لها وتناولت الدراسة **عدة محاور لإظهار الحاجة إلى الإصلاح الجمركى أهمها :** ـ

١ ـ اقتصاديات إصلاح الجمارك :

الكثير من الفوائد الاقتصادية ستتحقق من إدخال تغييرات على مدى القدرة على التقرير والشفافية وتوحد الإجراءات والمعايير المحاسبية كما سيتم تحقيق فوائد أخرى بمجرد التحول عن نظام سعر الإسناد فهناك مشكلة تتعلق بتعريف بروكسل للقيمة فى حالة المنتجات المتشابهة فإذا كانت هناك سلعة مستوردة منخفضة السعر وتم تقديرها بسعر إسنادى أعلى سعراً وأكثر جودة ولكن يتم تصديرها بنفس السعر الإسنادى ولذا فالنظام القديم يعطى انطباعاً صريحاً بعدم المساواة كما يؤدى لإحداث كثير من التشتت فى هيكل التعريفة المطبقة مما يضعف الكفاءة الاقتصادية فى حالة النظام الحالى فإن أثرها على السلع المتشابهة لابد أن يكون إيجابياً حيث يقدر أثر تطبيق اتفاقية التقييم على مستوى الكفاية الاقتصادية بحوالى ٣,٢ بليون جنيه أو ٣,٤ ٪ من إجمالى الإنتاج المحلى سنوياً من بند تشابه المنتجات فقط وبمعنى آخر فإن هذا يساوى زيادة الكفاية التى يمكن تحقيقها بتخفيض التعريفات بنسبة ٤٣ ٪ تقريباً .

٢ ـ التأثير على الإيرادات : ـ

تمثل الإيرادات الجمركية حوالى ١٢,٤٪ من إجمالى الإيرادات الحكومية وحوالى ٢٠,٩ ٪ من الإيرادات الضريبية حسب إحصائيات وزارة المالية لسنة ١٩٩٨ وتخشى الدولة أن يؤدى الإصلاح الجمركى إلى تخفيض الإيرادات فى حالة التحول عن نظام السعر الإسنادى خاصة أن معدل التعريفة المطبقة حالياً منخفض على كثير من السلع إلا أن التغيرات الحقيقية فى الإيرادات إما أن تكون إيجابية وإما أن تكون سلبية حسب تفاوت المرونة فى الطلب على الواردات ومن المحتمل أن تظل عائدات التعريفة الجمركية كما هى عند اتباع اتفاقية تقييم الجمارك .

٣ ـ التأثير على إجراءات الإفراج الجمركى : ـ

لا شك أن فوائد الإصلاح الجمركى ستكون كثيرة وأنها ستأتى من إعادة تشكيل مختلف الإجراءات الجمركية حسب مقتضيات التحول إلى أسلوب تقويم الصفقة والحقيقة أن دوافع الإصلاحات المقترحة تكمن فى تخفيض التكاليف التى تتحملها الشركات التجارية للاستيراد وتخفيض الحواجز الإدارية غير المتعلقة بالتعريفة المفروضة على التجارة ومن هذا يتضح أن هناك قصوراً فى النظام الجمركى الحالى ففى غياب نظام أكثر مركزية وأكثر اعتماداً على الميكنة الحديثة كان المستوردون يواجهون الكثير من الشكوك والمعاملة غير المتماثلة فى مختلف الإجراءات الجمركية ومن تأخير فى الموانئ .

المبحث الثالث

مشاكل المستثمرين وكيفية مواجهتها

أصبحت مشاكل المستثمرين مع الجمارك إحدى القضايا التى تتطلب تدخلاً سريعاً لمواجهتها حيث إن ٤٥ ٪ من مدخلات الإنتاج يتم استيرادها وأن الجمارك تمثل ٣٠ ٪ من تكلفة المنتج النهائى كذلك يفوق أثر الجمارك على التصدير لتعدد الإجراءات وعدم وجود ائتمان كاف وبرغم ما يحدث من تطور فى النظم الجمركية سواء كان تشريعياً أو إجرائياً ، **ولكن مازال المستورد والمصدر يعانيان من العديد من المشاكل منها على سبيل المثال : ـ**

المشكلة الأولى : ـ

استمرار العمل بقانون صدر منذ أكثر من ٤٠ عاماً وعليه فقد صدر قرار وزير المالية بتشكيل لجنة عليا لإعادة النظر فى قانون الجمارك الصادر فى عام ١٩٦٣ بالقانون رقم ٦٦ ، هذه اللجنة برئاسة رئيس مصلحة الجمارك وعضوية عدد من الخبراء فى المصلحة وعدد من أساتذة الجامعات فى مجال القانون والمالية العامة هذا وسوف يركز القانون الجديد على مواكبة كل المواد القانونية للتطورات التجارية فى العالم وإعادة النظر فى مواد المخلفات الجمركية بما يتفق والنظرة الحالية المتطورة لآليات العمل كما سوف يراعى النظم الجمركية المختلفة بما يتفق وطبيعة المرحلة التى يخشاها ، ودور القطاع الخاص فى عمليات الاستثمار والتصدير فالقانون الحالى صدر فى ظل أوضاع اقتصادية وسياسية معينة خدمت هذا التوجه .

المشكلة الثانية : ـ

ترتبط ببطء الإفراج عن الرسائل واستغراقها وقتاً قد يصل إلى شهر بالمقارنة من ١ ـ ٧ أيام فى العالم بالإضافة إلى كثرة الأجهزة وتنوعها وطول فترة الإفراج مما يؤدى للتلف أو تحمل تكاليف إضافية ولعلاج مثل هذه المشاكل يتم الآن إعداد نظام بحيث يتم الانتهاء من الإجراءات قبل وصول البضاعة للموانئ المصرية وذلك من واقع المستندات وبعد شحنها من الموانئ الأجنبية حيث سيتم إنهاء الإجراءات فى مركز جمركى أو فى موقع جمركى داخل البلاد فى مدينة القاهرة أو الإسكندرية وعقب وصول البضاعة للموانئ المصرية سيتم إخطار ميناء الوصول بصورة من أوراق الموضوع وعلى جمرك الوصول أن يحسب الضريبة الجمركية وفقاً لسعر صرف اليوم والتأكد من المضمون الوارد واتفاقه مع المستندات المقدمة كما ونوعاً وبعد ذلك يتم حساب الضريبة وتحصيلها ثم تؤخذ عينات للفحص الرقابى ويتم الإفراج فى نفس يوم وصول البضاعة تحت التحفظ لحين وصول نتيجة التحليل .

المشكلة الثالثة : ـ

فترتبط بفترة السماح المؤقت الدروباك الخاصة بمعاملات الهالك ومعاملات استخدام المدخلات فى الإنتاج مما يجعل المصدر لا يعرف على وجه اليقين ما سيتم استرداده فضلاً عن تأخر إجراءات هذا الاسترداد ويطالب المستثمرون بضرورة سرعة الانتهاء من إعداد قانون الجمارك الجديد وكذلك اختصار زمن الإجراءات وتقليل زمن الإفراج عن البضائع للوصول إلى المستويات العالمية ـ بالإضافة إلى سرعة رد قيمة الجمارك والرسوم على شاحنات التصدير وإنشاء فروع لبنك تنمية الصادرات فى جميع المنافذ الجمركية ووضع جدول زمنى للانتهاء من الإصلاحات التى تتم فى أنظمة العمل الجمركى من أجل التيسير على المستورد والمصدر فى إدخال مستلزمات الإنتاج .

ويقابل المستثمرون العديد من المشاكل الأخرى منها اختلاف الأسعار من منفذ جمركى لآخر ووجود بعض تشوهات التعريفة مثل ارتفاع الرسم على المادة الخام عن المنتج النهائى واختلاف الرسم على السلع الرأسمالية عن قطع غيارها أيضاً وجود تهريب فى بعض القنوات سواء الترانزيت أو الحدود أو الموانئ أو دخول سلع غير مطابقة أو بعض المناطق الحرة الخاصة كذلك فرض رسوم جمركية على السلع الرأسمالية وفرض رسوم جمركية على المستلزمات التى لا تصنع محلياً ويؤكد المستثمرون ضرورة مواجهة تلك المشاكل ، وفيما يتعلق باختلاف الأسعار فى منفذ جمركى آخر فهناك حاجة إلى تطوير البنية الأساسية التكنولوجية لجميع المواقع والمنافذ الإليكترونية ولذلك لابد من توافر أجهزة الكمبيوتر فى جميع المواقع وبالنسبة لتشوهات التعريفة فسوف يؤدى تعديلات الأجهزة إلى علاج الكثير حيث تم رفع التعريفة على نحو ٢٨ بنداً خاصاً بالواردات تامة الصنع بالإضافة إلى

خفض التعريفة على ٦٨ بنداً خاصاً بمستلزمات الإنتاج وبرغم ذلك فهناك حاجة لمزيد من الإصلاح أما بالنسبة للتهريب فيمكن مواجهته من خلال تطوير آليات استرداد الضمانات وإعادة حساب نسبة الهالك للعملية الإنتاجية وبالنسبة لفرض رسوم جمركية على السلع الرأسمالية والمستلزمات فيؤكد المستثمرون ضرورة تخفيض الجمارك على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج إلى الحد الأدنى للتعريفة كوسيلة لجذب الاستثمار لتوجيهه للتصدير وفى هذا الإطار تعمل مصلحة الجمارك على اختصار زمن الإجراءات المتعلقة برد الضرائب وسرعة ردها من خلال اختصار زمن فحص الأوراق وذلك من خلال استخدام أجهزة الاسكانر التى سوف يتم استخدامها فى نقل المستندات المتعلقة بتمام التصدير للبضائع حيث ستسهم هذه الأجهزة بشكل كبير فى هذا المجال وستدخل هذه الأجهزة الخدمة الفعلية فى مصلحة الجمارك قريباً جداً حيث تم إرساء عملية توريد هذه الأجهزة لإحدى الشركات حيث يرجع سبب تأخير رد الضريبة هو طول فترة وصول مستندات التصدير إلى الإدارة المركزية فى القاهرة فهذه العملية سوف تتم عن طريق الحاسبات الآلية كما سيتم توحيد المعاملة الجمركية فى جميع المنافذ وسوف يتم معالجة تشوهات التعريفة بشكل مستمر من خلال المجلس الأعلى للتعريفة الجمركية بالإضافة إلى توحيد الجهود مع الجهات المختلفة للحد من التهرب الجمركى وفى سبيل ذلك تم زيادة التعريفة الجمركية على الملابس الجاهزة للحد من التهريب .

كما تعمل مصلحة الجمارك فى نطاق تسهيل الإجراءات الجمركية على تفعيل دور الموانئ الجافة فى مصر خاصة بالقرب من المناطق الصناعية وسوف يسمح بنقل البضائع إلى هذه الموانئ وسوف يسمح بتجزئة الرسالة إلى عدد غير محدود ليتم الإفراج عن الكم الذى يحتاجه المنتج بعد سداد الضريبة الجمركية .

كما تعمل مصلحة الجمارك على تفعيل دور المستودعات ... فكثير من الشركات تملك مستودعات عامة تخزن بها البضائع بحيث يكون ثالث نظام لتفريغ الموانئ من البضائع حيث سيسمح للشركات بإنشاء مستودعات خاصة بها وسيتم التوسع فى هذا النظام للقضاء على التكدس فى المنافذ الجمركية وتتمنى الدولة بأن تكون المستندات المقدمة تمثل الأسعار الحقيقية للصفقة المستوردة حتى تسهم جميع الإجراءات الجمركية فى النهاية إلى تنمية الصادرات وبالتالى جذب الاستثمار .

المبحث الرابع

إطار مقترح للنهوض بالإدارة الجمركية

تعد حالياً وزارة المالية مشروع قانون جديد للجمارك يتواكب مع الظروف الاقتصادية والسياسية التى تمر بها مصر حالياً خاصة وأن القانون الحالى صدر عام ٦٤ فى ظل أوضاع اقتصادية تختلف تماماً عن الظروف الحالية وستنتهى اللجنة التى شكلها وزير المالية

برئاسة رئيس المصلحة من إعدادمشروع قانون جمارك تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء للموافقة عليه وعرضه على مجلس الشعب ومن المتوقع أن تتم الموافقة على الصيغة النهائية للقانون وبدء العمل به قبل نهاية عام ٢٠٠٢ ويحدد خبراء الاقتصاد المقترحات التى يجب أن يعالجها القانون الجديد ليتواكب مع تطبيق مصر لاتفاقية الجات واتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى وما تتضمنه من تحرير التجارة وفتح الأسواق المصرية للمنتجات العالمية وفى ظل تشريعات اقتصادية جديدة مثل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وغسل الأموال وتجارة بدون حدود والاعتماد على القطاع الخاص والاستثمارات من المتوقع أن يعالج القانون الجديد مشاكل أنظمة الاستيراد وتشمل تطوير كل من السماح المؤقت والدروباك والتاكس ريت وهى الأنظمة التى تشجع على التصدير والمنافسة فى الأسواق الخارجية ويهتم مشروع القانون الجديد بمعالجة قضية التجارة الإليكترونية باعتبارها أحدث وسائل التجارة حالياً .

(التهرب الجمركى)

والقانون الجديد يشدد عقوبة التهرب الجمركى ويعتبرها جريمة اقتصادية تهدد الاقتصاد المصرى من نقص الحصيلة الجمركية التى كان يتعين تحصيلها وهو ما يؤثر على موارد الدولة بالإضافة إلى التأثير السلبى على الصناعة الوطنية والإخلال بمبادئ المنافسة العادلة وذلك من خلال تحميل المنتج الوطنى بالضريبة الجمركية وهو ما يضر بالأمن الاقتصادى والقانون الجديد سوف يحدد منافذ التهريب من المطارات والموانئ والتهريب عبر أنظمة الجمارك (السماح المؤقت والدروباك والتاكس ريت) والتهرب عبر استغلال نظام الترانزيت بالإضافة إلى التهريب من خلال سوء استغلال الإعفاءات الضريبية والجمركية ويعتبر تهريباً جمركياً هو إدخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة وبدون أداء الضرائب الجمركية كلها أو بعضها ويعد فى حكم التهريب :-

١ - حيازة بضائع أجنبية بقصد الإتجار مع العلم بأنها مهربة .

٢ - تقديم فواتير مزورة أو وضع علامات يكون القصد منها التخلص من الضرائب الجمركية كلها أو بعضها .

٣ - التصرف فى المواد الأولية بقصد تصنيعها أو الأصناف المستوردة بقصد تصنيعها أو الأصناف المستوردة لأجل إصلاحها أو تكملة صنعها فى غير الأغراض التى استوردت من أجلها .

٤ - يتضمن التهريب أي فعل يتعارض مع الأحكام العامة التى تنظم عملية إدخال أو إخراج البضاعة من وإلى البلاد بطريق غير مشروع دون أداء الضريبة الجمركية كلها أو بعضها .

٥ - استرداد بغير حق الضرائب الجمركية وغيرها أو المبالغ المدفوعة لحسابها أو الضمانات المقدمة عنها كلها أو بعضها .

(الإصلاح الجمركى) :
يتسم بالشمولية ويعتمد على ثلاثة محاور ؛ **المحور الأول :** هو إصلاح الأنظمة الجمركية ويتضمن قانون الجمارك الجديد إصلاح نظام السماح المؤقت ليكون مساعداً على عملية التصنيع وإعادة التصدير ومعالجة مشكلة العجز فى البضاعة المستوردة والتى تنشأ نتيجة لاستخدام البضاعة نفسها ومعدلات الرقابة الصناعية كما تتضمن خطة الإصلاح تيسير إجراءات رد الضمانات عن طريق تحديث وميكنة هذه العملية فتأخير عملية الرد ينتج عن تأخير ورد المستندات وتداولها يدوياً بين إدارات مصلحة الجمارك وفى التطوير الجديد ستعتمد العملية على إرسال هذه المستندات الإليكترونية إلى الإدارات المختصة حيث يتم تركيب أجهزة اسكنر على جميع أجهزة الكمبيوتر لنقل المستندات بطريقة آمنة وسريعة ومن المتوقع أن تصل مدة رد الضريبة لمدة ٥ أيام على أقصى تقدير أمام نظام التاكس ريت فيعتمد على قوائم السلع الصناعية التى تدخل فيها مستلزمات أجنبية وعند التصدير يسترد المصدر الضريبة الجمركية على هذه المستلزمات وتحدد هذه القوائم لجنة موسعة تضم جميع الوزارات واتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية ونحن ندرس التوسع فى هذا النظام من خلال التعاقد مع بنوك جديدة ترد الضريبة إلى المصدرين بالإضافة إلى بنك تنمية الصادرات .

أما المحور الثانى : ـ للإصلاح الجمركى فيتعلق بسرعة الإفراج عن الرسائل الواردة من خلال نظام جديد يسهل عملية الاستيراد خاصة ما يتعلق بالتصنيع والتصدير للخارج حيث سيتم إنهاء الإجراءات الجمركية قبل وصول البضاعة إلى الموانئ المصرية من خلال توجه أصحاب المستندات إلى مركزين جديدين بالقاهرة والإسكندرية من خلالهما يتم تحديد الرسوم المستحقة عليها والفحوصات المطلوبة وبعد وصول البضاعة سيتم إرسال برقية إليكترونية من أحد المركزين إلى الميناء وعلى رجال الجمارك مطابقة المستندات بالبضاعة الواردة وهذا لن يستغرق سوى ساعتين للإفراج عن البضاعة مما يمثل طفرة فى العمل الجمركى ، أما المحور الثالث للإصلاح فهو التنمية البشرية للعاملين بالجمارك من خلال الدورات التدريبية بالداخل أوالخارج للتعرف على أفضل وسائل العمل الجمركى وتطبيقها فى مصر .

المبحث الخامس

أهمية ميناء الإسكندرية كمنفذ جمركى

وتتمتع جمهورية مصر العربية من ناحية النقل العابر بين المشرق العربى والمغرب العربى لذلك يعطى الاهتمام لمنفذ السلوم ومنفذ نويبع أما بالنسبة للمنافذ البحرية مثل ميناء الإسكندرية .

■●■ **وسوف نتناول نبذة عنه فيما يلى : ـ**

إجراءات الإفراج عن البضائع الواردة بميناء

الإسكندرية / الدخيلة .

تستخدم الإدارة المركزية لجمارك الإسكندرية والمنطقة الغربية نظاماً جمركياً معلوماتياً مجهزاً بحاسب آلى لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع الواردة بميناء الإسكندرية / الدخيلة يتطلب الإفراج عن البضائع الواردة بالميناء من وقت وصول السفينة وحتى خروج البضائع من المنطقة الجمركية للميناء اتخاذ الإجراءات الآتية :-

١ - إعداد بيان الحمولة (ألمنافيستو) للسفينة وتسليمه إلى إدارة جمارك الميناء.

٢ - الكشف عن البضائع لتحديد صلاحيتها طبقاً لنوع البضائع من حيث الرقابة الصحية / الحجر الزراعى / الحجر الطبى / الرقابة على الصادرات والواردات.

٣ - إنهاء الإجراءات الجمركية على البضائع وسداد الضرائب والرسوم المستحقة عليها.

٤ - استلام ذوى الشأن للبضائع وإخراجها من المنطقة الجمركية إلى الميناء .

يحدد إجمالى الفترة الزمنية لبقاء البضائع بالميناء لحين إنهاء الإجراءات المطلوبة وخروجها من المنطقة الجمركية للميناء بمجموع الفترات الزمنية للإجراءات المطلوب تنفيذها والتى تتمثل فى :-

- إعداد البيان لحمولة السفينة وتسليمها للجمرك يوم واحد .
- الكشف على البضائع لتحديد صلاحيتها من ٣ - ١٥ يوم حسب نوع البضائع والإجراءات الرقابية المطلوب تنفيذها .
- إنهاء الإجراءات الجمركية على البضائع من ٣ - ٤ أيام .

أهم الإجراءات اللازمة للإفراج عن البضائع العابرة بميناء الإسكندرية

لا يستخدم النظام الجمركى المعلوماتى فى الإجراءات الجمركية للبضائع العابرة ويستخدم النظام اليدوى ويتطلب الإفراج عن البضائع العابرة من وقت وصول السفينة وحتى خروج البضائع من المنطقة الجمركية للميناء ويتم اتباع الإجراءات الآتية :-

١ - إعداد بيان الحمولة (المنافستو) للسفينة وتسليمه إلى إدارة جمارك الميناء.

٢ - الكشف على البضائع لتحديد صلاحيتها طبقاً لنوع البضائع من حيث الرقابة الزراعية / المراقبة الإشعاعية.

٣ - إنهاء الإجراءات الجمركية على البضائع وضرب الأختام ووضع الضمان المالى المطلوب بقيمة الضرائب والرسوم المستحقة على البضائع .

٤ - استلام ذوى الشأن للبضائع وإخراجها من الدائرة الجمركية للميناء برفقة مندوب جمركى لتوصيلها إلى منفذ الخروج مع الالتزام بخط سير محدد.

عند وصول البضائع إلى منفذ الخروج يقوم جمرك المنفذ بمراجعة سلامة البضائع والأختام وفى حالة سلامتها يسمح للبضائع

بمغادرة الأراضى المصرية ، ويتم التوقيع عليها واعتماد كعب طلب الإرسال بما يفيد بوصول البضائع سليمة ويتم إرسال الكعب إلى جمرك الإرسال .

إجراءات البضائع الصادرة بميناء الإسكندرية / الدخيلة

لا يستخدم النظام الجمركى المعلوماتى فى الإجراءات الجمركية للبضائع الصادرة ويستخدم النظام اليدوى .

ويتطلب تصدير البضائع من ميناء الإسكندرية / الدخيلة اتخاذ الإجراءات الآتية : ـ

١ ـ إعداد البضائع للتصدير والحصول على شهادات من الجهات الرقابية المختلفة ، طبقاً لنوع البضائع بصلاحية البضائع للتصدير .

٢ ـ بعد وصول السفينة للميناء بفترة زمنية وجيزة أو عند وصولها يتم إدخال البضائع للميناء بعد الحصول على موافقة مسبقة من جمارك الميناء بذلك .

٣ ـ إنهاء الإجراءات الجمركية على البضائع وتسليمها على ظهر السفينة .

وبما أن الاستثمار يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظم الجمركية والضريبية لذلك يجب أن تكون إحدى وسائل جذب الاستثمارات من خلال الحوافز التى تمنحها الإعفاءات الضريبية والجمركية لكافة الاستثمارات الخاضعة لقانون حوافز الاستثمار .

كما يجب أن يحقق مشروع قانون الجمارك الجديد هذه الأهداف من خلال مواد واضحة وميسرة لكافة الإجراءات بالإضافة إلى معالجة قضايا التجارة الإليكترونية وسرعة الإفراج عن البضائع وتسهيل الإجراءات .

وفى نهاية البحث يتم طرح التوصيات الآتية : ـ

١ ـ تحديث التشريعات التى تقوم مصلحة الجمارك بتنفيذها مثل قوانين حماية المستهلك من الغش والتدليس والوزن والقياس .

٢ ـ يجب أن يكون الأصل هو الإفراج عن البضائع بعد سداد الرسوم والضرائب بصفة أمانة لحين الفصل فى النزاع من أجل عدم إيجاد زيادات غير مبررة فى التكلفة الاستيرادية والتصديرية حال عدم الإفراج عن البضاعة .

٣ ـ الإفراج الفورى للرسائل الاستيرادية تحت التحفظ لحين الانتهاء من التحليلات اللازمة .

٤ ـ إسناد مهمة إعداد الإقرار الجمركى إلى المتعاملين مع الجمارك سواء كانوا مصدرين أو مستوردين توفيراً للوقت والجهد وتحويل دور العاملين بالجمارك إلى مراجعة بيانات الإقرار الجمركى ومطابقتها بالمستندات المرفقة ثم تتم معاينة البضاعة ومطابقتها على المستندات ، ثم بعد ذلك يتم سداد الضرائب والرسوم من واقع إيصال توريد لمصلحة الجمارك يصدره أحد المصارف داخل فروع الدوائر الجمركية .

٥ ـ إتاحة الفرصة للعاملين بالجمارك للاطلاع على قواعد بيانات الأسعار الاسترشادية .

٦ ـ سرعة الانتهاء من رد قيمة الجمارك والرسوم على شحنات التصدير بحد أقصى شهر من تمام عملية التصدير .

٧ ـ ضرورة تدريب العاملين بالمصلحة على علاج التشوهات فى التعريفة الجمركية من منظور شامل .

٨ ـ اعتبار بيع الإنتاج المحلى إلى الجهات المعفية من الجمارك بقوانين خاصة أو خلافه كأنه تصدير مما يمكن تطبيق قوانين السماح المؤقت أو الدروباك على الخامات والمستلزمات المستخدمة فى هذا الإنتاج .

٩ ـ وفى حالة تطبيق نظام التاكس ريت بمعرفة مصلحة الرقابة الصناعية والجمارك فإنه سيتحقق لصغار الصناع استرداد كل الرسوم من الضرائب على المدخلات المستوردة فى سلعهم عند بيعها إلى تلك الجهات المعفية داخل مصر .

١٠ـ إلغاء كل الرسوم التى يتحملها المنتج عند استيراد الآلات ومدخلاتها الإنتاجية .

١١ـ تشديد الرقابة على موظفى الجمارك فيما يتعلق بتجارة الترانزيت لضمان خروج البضاعة من الأراضى المصرية فعلياً .

١٢ ـ العمل على سد كل منافذ التهريب .

١٣ ـ تشديد الرقابة على المنافذ الجمركية وتشديد العقوبة على التهريب حتى تكون رادعة .

١٤ ـ خفض الجمارك على مستلزمات الإنتاج التى لا يوجد لها بديل محلى وهو ما يتم العمل به فى بعض الدول العربية .

١٥ ـ توحيد الأسعار بين المجتمعات الجمركية.

١٦ ـ تخصيص لجنة جمركية من موظفى الجمارك لإنهاء إجراءات شهادات الترانزيت فى المناطق الحرة بدلاً من الانتظار لعدة أيام فى الميناء لحين إتمام الإجراءات .

١٧ ـ إنشاء فروع لبنك تنمية الصادرات فى كل المنافذ الجمركية .

١٨ ـ إعادة النظر فى نسبة الكشف عن الرسائل الواردة إلى ما كانت عليه فى حدود ١٠ ٪ .

١٩ ـ تقليص الزمن الذى يستغرقه الفحص والحصول على نتاج واستخراج الشهادات خلال ٢٤ ساعة .

٢٠ ـ ميكنة العمل بالمنفذ الجمركى .

٢١ ـ إعفاء أو تخفيض التعريفة على المعدات والآلات للشركات بالمناطق العمرانية الجديدة .

المراجع :ـ

ـ مشاكل ومعوقات الجمارك فى الدول العربية . .

ـ التعديلات الجديدة للتعريفة الجمركية ـ كتاب الأهرام الاقتصادى .

ـ جريدة الوعى الضريبى يوليه ـ أغسطس ٢٠٠٢ .

ـ أعداد مجلة الثقافة الضريبية .

الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية

دكتور / **محمد عباس بدوى**
أستاذ المحاسبة والضرائب
عميد كلية التجارة بدمنهور

استكمالاً لما سبق نشره فى العدد السابق

واستكمالاً للبند

ثانياً : إسهامات بعض الباحثين فى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية :-

دراسة Linowes (١٩٧١) :

دراسة Dilley & Weygandt (١٩٧٣) :

دراسة Dennis (١٩٧٤) :

دراسة Churchill (١٩٧٤) :

دراسة Estes (١٩٧٦) :

دراسة Ramanathan (١٩٧٦) :

دراسة Anderson (١٩٧٩) :

نستكمل هذه الإسهامات وكذلك البحث كما يلى :-

دراسة بدوى (١٩٨٤) :

حاولت تلك الدراسة تطوير نموذج لقياس والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية يمكن تطبيقه على المشروعات الصناعية ولقد أوضحت الدراسة أن قياس المسئولية الاجتماعية يتطلب استخدام مدخل للقياس متعدد الأبعاد الذى لا يتقيد بأسلوب قياس معين حيث يتم اختيار القياس الذى يعكس أبعاد خصائص الظواهر موضوع القياس بما يوفر معلومات تفيد فى التعرف على الأبعاد المختلفة والهامة للأداء الاجتماعى للوحدة الاقتصادية ، واقترحت الدراسة أن تكون المعلومات التى يتم الإفصاح عنها على ثلاثة مستويات هى : المستوى الأول : معلومات مالية بنتائج قياس العمليات الاجتماعية التى يمكن قياس تأثيراتها بمقياس نقدى . المستوى الثانى : معلومات كمية بنتائج قياس العمليات الاجتماعية التى لا يمكن قياس تأثيراتها بمقياس نقدى ، ويتوافر لقياسها مقاييس كمية غير نقدية . المستوى الثالث : معلومات وصفية تعبر بصورة إنشائية عن تأثيرات العمليات الاجتماعية التى لا يمكن

قياسها بمقاييس كمية .

ويعتمد النموذج المقترح فى هذه الدراسة على قياس تأثيرات ما يعد مساهمات اجتماعية إجبارية وفقاً للتكاليف التى تحملتها الوحدة الاقتصادية مع التفرقة بين المساهمات الاجتماعية الإجبارية والمساهمات الاختيارية ، وقد قدمت الدراسة أربعة نماذج للتقرير عن الأنشطة الاجتماعية بما يضمن توفير المعلومات الملائمة لمستخدميها من كافة الأطراف الخارجية للوحدة ، وتتمثل هذه التقارير فى قائمة الربح المعدل بأعباء المسئولية الاجتماعية ، قائمة المركزالمالى المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية ، تقرير الأداء الاجتماعى متعدد الأبعاد ، والقائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسئولية الاجتماعية .

دراسة قايد (١٩٨٦) :

استهدفت هذه الدراسة وضع إطار عملى متكامل لمجموعة المعايير التى ينبغى أن تحكم الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية ولقد بدأت الدراسة من مقدمة مؤداها أن التقارير الاجتماعية المنشورة تقدم معلومات للعديد من الأطراف الاجتماعية من خارج الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية ، ومن ثم يجب أن تكون نافعة فى شأن اتخاذ القرارات ، وفى ظل هذا المفهوم ينظر إلى الوحدة الاقتصادية باعتبارها عقد وكالة ترتبط الإدارة بمقتضاه بتحقيق دور الوكيل تجاه أصحاب الوحدة ، ودور الوكيل لباقى الطوائف الأخرى من أصحاب الاهتمام بالوحدة وبالتالى تكون الإدارة مسئولة ـ بجانب تحقيق هدف الربح عن الوكالة الأولى ـ عن المساهمة فى الرفاهة الاجتماعية عن الوكالة الثانية . وعلى ضوء ذلك خلصت الدراسة إلى وضع مجموعة من المعايير للتقرير عن المسئولية الاجتماعية للوحدة حيث يتمثل المعيار العام للتقرير الاجتماعى الذى تشتق منه المعايير الأخرى فى معيار المنفعة وينبثق عن هذا المعيار خمسة معايير أخرى هى معيار الملاءمة ، معيار الأهلية للثقة ، معيار القابلية للفهم ، معيار المرونة ومعيار الكفاية ، ويتم اشتقاق مجموعة من المعايير الفرعية من تلك المعايير الخمسة فعلى سبيل المثال يشتق من معيار الملاءمة المعايير الفرعية التالية : التوقيت المناسب ـ الأهمية النسبية ـ الكمال . ويلاحظ أن المعايير المقترحة تمثل خصائص وسمات ينبغى الالتزام بها بصدد الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية حتى يمكن إرساء دعائم القبول العام لها .

دراسة Belkaoui & Philip (١٩٨٩) :

استهدفت هذه الدراسة اقتراح إطار للمحاسبة عن الأداء الاجتماعى للوحدة الاقتصادية باستخدام المنهج الإيجابى الذى يقوم بدراسة وبحث ما يقوم المحاسبون بأدائه فعلاً خلال الممارسة المحاسبية العملية . وحاولت الدراسة اختبار العلاقات التبادلية القائمة فعلاً بين كل من متغيرات الأداء الاجتماعى والأداء

الاقتصادى وبين الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية ، وذلك اعتماداً على مقدمة مؤداها وجود علاقة ارتباطية موجبة قائمة فعلاً بين الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية وبين كل من الأداء الاجتماعى والأداء الاقتصادى باعتبار أن الأداء الاقتصادى ينعكس على الأداء الاجتماعى ولقد خلصت الدراسة إلى نتائج متباينة حول العلاقات القائمة بين كل من الإفصاح الاجتماعى والأداء الاجتماعى ، وبين علاقة الإفصاح الاجتماعى بالأداء الاقتصادى ، وبين العلاقة القائمة بين الأداء الاجتماعى والأداء الاقتصادى ، ويرى الباحثان أن مدلول هذه النتائج المختلفة يعكس عدم استخدام الأساليب الملائمة لتحليل تلك العلاقات التى تم اختبارها من خلال النسق المحاسبى الحالى ، وعلى الرغم من اختلاف الهدف والموضوع والمجال بين المحاسبة المالية والمحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بما يؤدى إلى عدم استيعاب إطار ذلك النسق لمتطلبات قياس المسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية والتقرير عنها .

دراسة Gray (١٩٩٠) :

هدفت هذه الدراسة إلى بحث وتحليل مدى أهمية قياس القيمة المضافة للوحدة الاقتصادية والإفصاح عنها باعتبارها أحد مقاييس الأداء الاجتماعى المقترحة التى تساهم فى إبراز مدى مساهمة الوحدة الاقتصادية فى تحقيق الرفاهة الاجتماعية ، ولقد أبرزت الدراسة كيفية تطوير قائمة القيمة المضافة بغية توفير معلومات عن التدفق المضاف للثروة والمتولد عن الجهد الجماعى للأطراف المتعاونة المكونة للوحدة الاقتصادية فى مجموعتها ، وذلك بما يفيد فى خلق اتجاهات إيجابية من جانب هذه الأطراف يؤدى إليها الاعتماد المتبادل للأطراف المختلفة فى علاقتها بالوحدة .

دراسة Lehman (١٩٩٥) :

تقوم وجهة نظر الباحث فى هذه الدراسة على أساس أن نشأة المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية تعد كنتاج أو تطبيق للمدخل الأخلاقى على نُطاق المجتمع فى مجموعه ، حيث تعكس الأنشطة ذات المضمون الاجتماعى التى تؤديها الوحدة الاقتصادية التزاماً أخلاقياً من قبل إدارتها تجاه استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة فى البيئة المحيطة بما يسهم فى زيادة رفاهة المجتمع ، وعلى ذلك تنطلق الدراسة من مقدمتين إحداهما تتعلق بوجوب أن يقوم الإفصاح المحاسبى عن المسئولية الاجتماعية على تحقيق المنفعة والمعاملة المتوازنة العادلة لكافة قطاعات المجتمع من أصحاب المصالح فى الوحدة بما يضمن توفير الحد الأدنى من مطالبهم بما فيها المجتمع ذاته ، طالما يتمثل الهدف الأساسى من التقارير المحاسبية فى تحقيق العدالة طبقاً للمدخل الأخلاقى ، وتختص الثانية بصدق التعبير عن الأوضاع والظروف البيئية السائدة بحيث تكون المعلومات المحاسبية جزءاً من المعلومات

المتاحة فى المجتمع ، بما يعنى أن يكون الاختيار ما بين المبادئ والقواعد المحاسبية طبقاً لمدى توافقها مع القيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع التى يتم الاسترشاد بها فى تحديد أهداف المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية ، وقد أوضحت الدراسة أنه إذا كان أداء الوحدة ينبغى أن يتم فى حدود الإطار الأخلاقى الذى يضمن المحافظة على التوازن العادل بين مصالح الملاك ومصالح الفئات الاجتماعية المتأثرة بنشاط الوحدة ، فإن ذلك يستلزم بداية التعرف على من هم المستفيدون من المعلومات المحاسبية ، وما هى طبيعة احتياجات ومصالح الفئات الاجتماعية المتنوعة من أصحاب المصالح فى الوحدة ، وكيف يمكن منع التعارض بينها بالرجوع إلى القيم الاجتماعية ، كما أوضحت الدراسة أنه طبقاً للمنظور الأخلاقى للمحاسبة عن المسئولية الاجتماعية يتحدد نطاق المسئولية الاجتماعية بالأنشطة التى تؤديها الوحدة الاقتصادية كالتزام أخلاقى تجاه المجتمع والتى تسهم فى زيادة رفاهة فئاته المتنوعة ، ومما لا شك فيه أن الصعوبات العديدة التى تكتنف التطبيق العملى للمفاهيم والقيم الاجتماعية وتحديد أولوياتها تتيح درجة عالية من التباين فى التصورات والاجتهادات الشخصية عن مكونات الأداء الاجتماعى وتوصيف الأنشطة التى تدخل ضمن الأنشطة الاجتماعية ، وتلك التى تمليها ضرورات فنية واقتصادية ، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليه لوضع إطار علمى قابل للتطبيق العملى للمحاسبة عن المسئولية الاجتماعية .

هذا وفى ضوء ما سبق عرضه لأهم الإسهامات فى مجال الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية ، يتضح أن جميعها تتفق على أهمية تضمين النموذج المحاسبى بالآثار الاجتماعية المترتبة على مزاولة الوحدة الاقتصادية لنشاطها ، ولكنها لم تتفق على تحديد الإطار العام للإفصاح عنها ، فإذا كان تحديد ذلك الإطار ينبغى أن يبدأ من تحديد أهداف المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية ، فإن تلك الإسهامات قد اختلفت بشأن تحديدها ، حيث أوضحت دراسة جمعية المحاسبة الأمريكية أن الهدف من المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية هو تضمين القوائم المالية المنشورة بالمعلومات الملائمة المرتبطة بالمشاكل البيئية بغية دراسة كيفية حلها ، بينما يكون الهدف منها طبقاً لدراسة **Linowes** هو توفير المعلومات التى تتيح التعرف على الأداء الكلى للوحدة الاقتصادية أما دراسة **Estes** فأوضحت أن الهدف منها هو توفير معلومات نافعة فى شأن اتخاذ قرارات التوزيع الأمثل للموارد .

ولقد انعكس ما سبق على المحاور الأساسية للإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية وهى الزاوية التى يركز عليها هذا البحث ، وهو ما ينقلنا إلى القسم التالى :ـ

٥ ـ المحاور الأساسية للإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية .

باسترجاع ما تقدم من عرض للإسهامات المحاسبية فى مجال الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية ، وأيضاً من استقراء بعض الإسهامات الأخرى التى لم يتم عرضها ، فإنه يمكن استخلاص المحاور الأساسية التى يرتكز عليها الإفصاح المحاسبى عن معلومات المسئولية الاجتماعية سواء من حيث نطاق الإفصاح أو اعتباراته ، وذلك على نحو ما سيرد فى الفرعيات التالية :ـ

٥ / ١ – نطاق الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية .

يتحدد نطاق الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى إطار الأنشطة ذات المضمون الاجتماعى للوحدة الاقتصادية التى يمكن أن تؤدى إلى عمليات تدخل فى دائرة الوظائف المحاسبية ويعد تحديد نطاق هذه الأنشطة أمراً ضرورياً كخطوة أولى للتعرف على نوعية المعلومات الاجتماعية الواجب الإفصاح عنها ، بغية التوصل إلى نموذج محاسبى يأخذ فى اعتباره جميع مجالات المسئولية الاجتماعية القابلة للقياس والتقرير عنها بطريقة عملية تفيد فى تقييم الأداء الاجتماعى للوحدات الاقتصادية .

وتعتبر عملية التعرف على نطاق المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية من الأمور التى تتسم بالصعوبة ، فضلاً عن تعذر تحديد الأولويات بين الأنشطة ذات المضمون الاجتماعى ، وفى ذلك يؤكد **Churchill** على أن السبب الرئيسى فى عدم الاهتمام بالبعد الاجتماعى يكمن فى صعوبة تحديد الأنشطة الاجتماعية المراد الإفصاح عنها بسبب الطبيعة المتحركة غير الثابتة لها ، بما يجعلها تختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر داخل المجتمع الواحد ، كما أوضح **Spicer** أنه يجب إعداد دراسات متعمقة لتوصيف أنشطة الوحدة الاقتصادية وتحديد أثارها الاجتماعية على المجتمع والبيئة ، ويتطلب ذلك وضع المعايير اللازمة للتمييز بين الآثار الهامة وغير الهامة ، ولقد انعكس ذلك على وجود محاولات متعددة بغرض تحديد مجالات الأنشطة الاجتماعية وتبويبها فى مجموعات متجانسة . فعلى سبيل المثال يوجد خلال عام ١٩٧٣ ثلاث محاولات تستهدف تحديد نطاق مجالات الأنشطة ذات المضمون الاجتماعى الأولى قامت بها جمعية المحاسبة الأمريكية ، والثانية قام بها Brummet أما الثالثة فقد قام بها Dunnak ويلاحظ أن المجالات التى اقترحتها دراسة Brummet تتسم بكونها ذات طابع عام بحيث يتعذر تحديد المساهمات التى تندرج تحت كل مجال منها ، وذلك بالمقارنة بدراسة Dunnak التى تعد أكثر تحديداً للمجالات الاجتماعية ، أما بالنسبة لدراسة جمعية المحاسبة الأمريكية التى تضمنت سبعة مجالات اجتماعية فقد تم تعديلها فى التقرير الصادر عن نفس الجمعية

فى سنة ١٩٧٤ ، لتصبح خمس مجالات هى : مجال صافى الدخل - مساهمات الموارد البشرية - المساهمة العامة - المساهمة البيئية - المساهمات فى مجال المنتج أو الخدمة ، كما أوضح تقرير جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية فى سنة ١٩٧٧ أنه يمكن تحديد ستة مجالات للأداء الاجتماعى هى مجال البيئة - مجال الموارد غير المتجددة - مجال الموارد البشرية - مجال الموردين - مجال العملاء والمنتجات - مجال المجتمع .

وتعتبر المحاولة المقترحة من قبل الجمعية القومية للمحاسبين فى سنة ١٩٧٤ لتحديد قائمة بمجالات الأنشطة الاجتماعية من أكثر المحاولات قبولاً من حيث تحديد مجالات الأنشطة الاجتماعية ، حيث قدمت هذه المحاولة قائمة تشتمل على : المساهمات فى مجال الخدمات العامة - المساهمات فى مجال الموارد البشرية - المساهمات فى مجال البيئة والموارد المادية - المساهمات فى مجال المنتج أو الخدمة . وعلى الرغم من احتواء هذه القائمة على أربعة مجالات اجتماعية فقط ، فإنه باستعراض ما اشتمل عليه كل مجال من أنشطة فرعية يتضح احتواؤه على مجال واسع للمتغيرات الاجتماعية للوحدات الاقتصادية .

ويرى Glautier أن تحديد نطاق مكونات الأداء الاجتماعى يتطلب بداية معرفة الأولويات والمطالب الاجتماعية من منظور رفاهة المجتمع . وطبقاً لوجهة النظر هذه تم تحديد قائمة تتضمن ٥٨ نشاطاً فى ثمانية مجالات تناولت : الكفاءة والنمو الاقتصادى - التعليم - العمالة والتدريب - الحقوق المدنية - التطوير الحضرى - مخفضات التلوث - الثقافة والفنون - الطب والصحة - وعلى الرغم من كثافة هذه القائمة إلا أنها لا تحتوى على كل الأنشطة الاجتماعية المطلوبة على مدى واسع ، فعلى سبيل المثال ينطوى صافى الدخل الذى لا يوجد كمجال رئيسى فى هذه القائمة على مضامين اجتماعية على أساس أن الأداء الاقتصادى يعتبر هاماً وله انعكاساته على الأداء الاجتماعى الكلى ، ومن ثم ينبغى عدم التقليل من شأنه كأحد المجالات الاجتماعية الأساسية ، حيث ينبغى إضافة المساهمات الأخرى إليه لإضفاء مدلول اجتماعى أكثر أهمية بالنسبة له .

واعتماداً على استقصاء المحاولات السابقة ومقابلتها بما هو قائم فعلاً فى الممارسة العملية يمكن ملاحظة وجود اتجاه عام حول نطاق الإفصاح بالنسبة للمجالات الرئيسية التالية :-

- ☐ مجال الأنشطة الخاصة بالموارد الطبيعية والمساهمات البيئية (حماية البيئة) .
- ☐ مجال الأنشطة الخاصة بالمساهمات العامة (خدمة المجتمع).
- ☐ مجال الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية (العاملين).
- ☐ مجال الأنشطة الخاصة بصافى الدخل ومساهمات المنتج أو الخدمة (حماية

المستهلك).

ويكشف تناول الأنشطة التى يتضمنها كل مجال من هذه المجالات عن اتساع نطاق العمليات المرتبطة بالإفصاح الاجتماعى الشامل عن المسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية ، ولكن ذلك لا يعنى أن كل وحدة اقتصادية سوف تقوم بالإفصاح عن كل هذه الأنشطة ، فضلاً عن أن اختيار الوحدة لمجموعة الأنشطة التى يمكنها القيام بها لا تعد قيداً مؤثراً على دخول تلك الأنشطة جميعها فى دائرة الوظيفة المحاسبية ، لأن ما تقوم به وحدة معينة من هذه الأنشطة قد تقوم بها وحدات اقتصادية أخرى ، وطالما تم تحديد نطاق الإفصاح عن العمليات الاجتماعية ، فإنه من المنطقى أن يكون النموذج المحاسبى شاملاً للأنشطة ذات المضمون الاجتماعى التى تلقى قبولاً عاماً من حيث درجة تعبيرها عن الأداء الاجتماعى للوحدة الاقتصادية ، وذلك فى إطار ما تقضى به اعتبارات الإفصاح .

٥ / ٢ - اعتبارات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية .

تقتضى اعتبارات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية تحديد نوعية المعلومات الاجتماعية التى يمكن الإفصاح عنها لكل نشاط من الأنشطة الاجتماعية ، وذلك من وجهة نظر من يهمهم أمر موضوع الإفصاح وهم المستفيدون بالمعلومات المحاسبية ، ولقد سبق الإشارة إلى أن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية يؤدى بالضرورة إلى اتساع نطاق المستفيدين بالرسالة المحاسبية ، ونظراً لتباين أهداف هؤلاء المستفيدين ، فإنه من الطبيعى أن تختلف أيضاً نوعية المعلومات التى تمثل محتوى الرسالة المحاسبية ، كما تنعكس على كل من لغة الرسالة المحاسبية ومضمونها وطريقة عرضها على النحو التالى : -

١/٢/٥ - لغة الرسالة المحاسبية .

يلاحظ أنه إذا كانت لغة الرسالة المحاسبية تتضمن استخدام نسق لغوى يحتوى على مجموعة من المعانى المتفق عليها والمراد توصيلها إلى المستفيدين منها فإن لغة الرسالة المحاسبية فى ظل امتداد نطاق المستفيدين منها إلى العديد من الأطراف لن تنحصر فى أسلوب التعبير الكمى النقدى ، حيث يتطلب الإفصاح عن بعض الأنشطة الاجتماعية التى تمتد لغة التعبير عنها إلى أكثر من التعبير الكمى النقدى استخدام أساليب تعبير أخرى كالأسلوب الكمى غير النقدى والأسلوب الوصفى بما يتلاءم مع طبيعة النشاط الاجتماعى المراد الإفصاح عنه ، ويضمن فى نفس الوقت الإفصاح الشامل عن المنافع والتكاليف الاجتماعية الإجبارية والاختيارية على حد سواء الناتجة عن مزاولة الوحدة الاقتصادية لنشاطها .

٢/٢/٥ - مضمون الرسالة المحاسبية .

يمكن القول بأنه طالما ترتبط كمية ونوعية المعلومات التى تحتويها الرسالة المحاسبية

بقدرتها على توصيل نتائج القياس بحيث لا تكون مضللة لمستخدميها ، فإن مضمون ما تحتويه هذه الرسالة المحاسبية من معلومات يختلف طبقاً للنطاق الوظيفى للوحدة الاقتصادية ، ففى ظل الإطار التقليدى للنموذج المحاسبى ينحصر مضمون الرسالة المحاسبية فى التعبير عن نتائج القياس الكمى النقدى المرتبط فقط بالوظيفة الاقتصادية للوحدة ، أما فى ظل ارتباط محتوى الرسالة المحاسبية بنتائج قياس الأنشطة ذات المضمون الاجتماعى ، فإن جوهر المعلومات المحاسبية يدور حول المصلحة الاقتصادية والاجتماعية للوحدة بما يتضمن اتساع محتوى الرسالة المحاسبية ليشتمل على المعلومات المتعلقة بنتائج القياس متعدد الأبعاد الذى يسمح بتعدد نوعية المعلومات التى تعكس أثر نشاط الوحدة الاقتصادية على نوعية الحياة فى المجتمع . فهناك المعلومات المالية المتعلقة بنتائج قياس العمليات الاجتماعية التى يمكن قياس تأثيراتها بمقياس نقدى . وهناك المعلومات الكمية التى تختص بقياس العمليات التى لا يمكن قياس تأثيراتها بمقياس نقدى ويمكن قياسها بمقاييس كمية غير نقدية . فضلاً عن إمكانية أن تكون المعلومات وصفية تعبر بصورة إنشائية عن تأثيرات العمليات الاجتماعية التى لا يمكن قياسها بمقاييس كمية .

ويثير تعدد المعلومات الذى يعكس نتائج القياس الاجتماعى مشكلة اختيار المعلومات التى يجب التقرير عنها وتوصيلها إلى المستفيدين منها فى الصورة التى تكفل وتفيد فى تقييم الأداء الاجتماعى للوحدة الاقتصادية ، ويتطلب التغلب على هذه المشكلة تطوير مجموعة من المعايير التى تخدم كمرشد لأختيار المعلومات الاجتماعية التى يجب أن تنطوى عليها الرسالة المحاسبية ، وقد اقترحت بعض الدراسات عددا من هذه المعايير لعل أهمها : الملائمة ، والبعد عن التحيز . والقابلية للفهم والمرونة ، ويعبر معيار الملائمة عن علاقة المعلومات بالهدف منها فالمعلومات الاجتماعية ينبغى أن تكون قادرة على إشباع وإفادة مستخدميها من الفئات المتعددة المستفيدة منها . ويختص معيار البعد عن التحيز بعلاقة المعلومات بمن يقوم بإعدادها ، فينبغى أن يعكس اختيار المعلومات كلا من التأثيرات الموجبة والسالبة للعمليات الاجتماعية بدون تغليب مصلحة فئة اجتماعية على حساب الفئات الأخرى ، ويربط معيار القابلية للفهم بين المعلومات ومستخدميها بحيث يجب أن تتوافق دلالة معلومات محتوى الرسالة المحاسبية حول تأثيرات العمليات الاجتماعية مع القدرات الاستيعابية للمستفيدين منها بما يضمن عدم غموضها وتعقيدها .

ويعبر معيار المرونة عن علاقة المعلومات بالظروف المحيطة بالتقرير الاجتماعى فينبغى أن تكون المعلومات الاجتماعية قادرة على التكيف مع الظروف والمتغيرات بما يضمن

استمرار إفادتها لمستخدميها .

٣/٢/٥ - طريقة عرض الرسالة المحاسبية .

لقد سبق الإشارة إلى أن إعداد القوائم المالية التى تمثل ملخصات تعبر عن نتائج القياس المحاسبى يستند إلى مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية التى تؤدى إلى خروج المعلومات الاجتماعية من نطاق المعلومات التى يتم عرضها فى صلب هذه القوائم . ويثير تعدد مضامين المعلومات الاجتماعية وتباين خصائص العناصر المراد التقرير عنها إلى مشكلة كيفية اختيار طريقة التقرير عنها بما يتلاءم مع الإفصاح عن مضمون وخصائص الآثار الاجتماعية لأنشطة المسئولية الاجتماعية التى تهم الفئات المستفيدة والمتأثرة بمساهمة الوحدة فى المجالات المختلفة لهذه المسئولية ، وفى محاولة للتغلب على هذه المشكلة أوضحت الدراسات التى تم عرضها فى القسم السابق تعدد الاتجاهات حول طريقة عرض المعلومات الاجتماعية ، حيث يمكن التمييز بين الاتجاهات التالية :

الاتجـــــاه الأول : ـ

يعتمد هذا الاتجاه على وجهة النظر التى تقضى باستقلال نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية عن نظام المحاسبة المالية ، وذلك بما يتطلب إعداد قوائم منفصلة للتقرير عن الأداء الاجتماعى تلحق بالقوائم المالية المنشورة التى تعكس الأداء الاقتصادى للوحدة . وفى ظل استخدام مدخل القياس متعدد الأبعاد الذى اقترحته إحدى الدراسات السابق عرضها لقياس التأثيرات الاجتماعية للوحدة الاقتصادية يمكن إعداد مجموعة من التقارير التى تفصح عن معلومات المسئولية الاجتماعية وذلك بما يعكس نتائج هذا القياس على النحو التالى : ـ

(أ) قائمة الربح المعدل بأعباء المسئولية الاجتماعية ، وهى تهدف إلى إظهار تأثيرات المساهمات الاجتماعية للوحدة على صافى الربح ويتم إعدادها على مرحلتين ، تتضمن المرحلة الأولى عناصر التكاليف المرتبطة بالمسئولية الاجتماعية الإجبارية للتعرف على مدى التزام الوحدة الاقتصادية بمسئوليتها القانونية ، بينما تشتمل المرحلة الثانية على مساهمات الوحدة فى الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية الاختيارية .

(ب) قائمة المركز المالى المعدل بتأثيرات المساهمات الاجتماعية ، وهى تهدف إلى بيان الموارد المتاحة للاستخدام فى مجال الأداء الاجتماعى وما يقابلها من حقوق للغير للتعرف على عناصر الثروة التى يتولد عنها مساهمات اجتماعية فى المستقبل ، وما يقابلها من أموال خصصتها الوحدة للحصول عليها .

(جـ) تقرير الأداء الاجتماعى متعدد الأبعاد ، ويهدف إلى إظهار نتائج قياس التأثيرات الاجتماعية الكلية للوحدة ، حيث يفصح عن كافة التأثيرات الموجبة والسالبة

القابلة للقياس النقدى وغير النقدى ، ويساهم ذلك التقرير فى توفير المعلومات اللازمة لتقييم فعالية الموارد المستخدمة كمساهمات اجتماعية فى تحقيق الأهداف الاجتماعية .

الاتجاة الثانى : -

ويعتمد على وجهة النظر التى تعتبر المسئولية الاجتماعية كهدف متكامل ومتداخل مع المسئولية الاقتصادية ، حيث يقتضى الإفصاح الشامل إعداد تقارير تتضمن معلومات تعكس الآثار الاقتصادية جنباً إلى جنب الآثار الاجتماعية التى زاد الاهتمام بها من جانب مستخدمى المعلومات المحاسبية إلى حد إدراك أن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية يقف على نفس درجة أهمية الإفصاح عن الأرباح لحملة الأسهم ، وذلك من شأنه أن يضفى دلالة إيجابية على نتائج الوحدة ، ويساهم فى التقييم السليم للأداء الإدارى على المستوى الكلى لأهدافها ، ويضمن احتواء تقرير المراجعة على المعلومات التى توضح مدى وفاء الوحدة بمسئوليتها الاقتصادية والاجتماعية .

ولا يلقى أىٌّ من الاتجاهين قبولاً عاماً على كل من المستوى الأكاديمى والمستوى العملى ، حيث لا يوجد اتفاق حول نموذج محاسبى عملى يأخذ فى اعتباره جميع الجوانب المختلفة لقياس الآثار الاجتماعية والتقرير عنها .

ومن هذا المنطلق ظهر الاتجاه الأكثر شيوعاً وقبولاً فى الممارسة المحاسبية حول الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية والذى يقضى بعدم عرض المعلومات الاجتماعية فى صلب القوائم المالية المنشورة ، بل يكتفى بعرض تلك المعلومات فى صورة ملاحظات هامشية أو تقارير إضافية ، شأنها فى ذلك شأن قائمة القيمة المضافة ، والقوائم المالية الفترية والقطاعية التى تتكامل مع القوائم المالية الأساسية لتحقيق الآثار الإيجابية بالنسبة لمستخدمى المعلومات المحاسبية .

٦ - خلاصة البحث والتوصيات : -

يهدف هذا البحث إلى دراسة الاتجاهات المختلفة لتطور الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية ، بغية الكشف عن المحاور الأساسية التى يمكن أن يرتكز عليها الإفصاح الملائم عن تلك المعلومات .

ولتحقيق هذا الهدف قسم البحث إلى خمسة أقسام يمكن إيجاز ما تضمنه البحث وما خلصت إليه النتائج على النحو التالى : -

تناول **القسم الأول** التعريف بمضمون وماهية المسئولية الاجتماعية فى مجال المعرفة المحاسبية ، ولقد أوضحت الدراسة فى هذا القسم أن التأصيل العلمى لمفهوم المسئولية الاجتماعية يكمن فى كل من فكرة العقد الاجتماعى ، وفى مضمون الهدف الذى تسعى إلى تحقيقه دراسات اقتصاديات الرفاهة وهو تعظيم الرفاهة الاجتماعية ، وأيضاً فى تطور

المنظور الإدارى لعلاقة الوكالة الذى يلقى على إدارة الوحدة بمسئوليات اقتصادية واجتماعية تسهم فى حل مشاكل المجتمع ، ولقد انعكس ذلك على تأكيد الاعتراف بالمسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية من قبل الهيئات العلمية والمهنية المحاسبية ، ولقد انتهت الدراسة فى هذا القسم بعرض المبررات التى تؤيد الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية .

وانطلاقاً من المبررات السابقة انتقل البحث فى **القسم الثانى** إلى استقصاء المعرفة المحاسبية فى خصوص الإطار العام للمحاسبة عن المسئولية الاجتماعية ، ولقد كشفت الدراسة عن أن تحديد هذا الإطار يرتكز على تعيين أهداف المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية . ولقد اختلفت وجهات نظر الباحثين حول ما إذا كانت المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية تعد امتداداً للمحاسبة المالية أم ينبغى اعتبارها فرعاً مستقلاً من فروع علم المحاسبة ، حيث ترى وجهة النظر الأولى عدم الحاجة إلى تحديد أهداف للمحاسبة عن المسئولية الاجتماعية باعتبار أن أهدافها تدخل ضمن أهداف المحاسبة المالية ، ومن ثم يمكن أن يوفر النظام المحاسبى المالى المعلومات المرتبطة بكل من العمليات الاقتصادية إلى جانب العمليات الاجتماعية ، أما وجهة النظر الثانية فترى ضرورة تحديد أهداف للمحاسبة عن المسئولية الاجتماعية وتصميم نظام محاسبى مستقل يعمل من أجل تحقيق هذه الأهداف ، وقد انتهت الدراسة فى هذا القسم بعرض أهداف المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية من وجهة نظر مؤيدى هذا الاتجاه كما انتهت أيضاً إلى أن تحقيق أهداف المحاسبة الاجتماعية يتطلب إخضاع وظيفة القياس المحاسبى لوظيفة الاتصال .

وتأسيساً على ما سبق انتقل البحث إلى **القسم الثالث** للتعرف على موقف النموذج المحاسبى من الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية ، وقد أوضحت الدراسة أن منطقة المصالح تعتبر دالة للفئات المستفيدة من المعلومات التى يتم الإفصاح عنها لذلك فإن الأفصاح فى النموذج المحاسبى يوصف بأنه إفصاح مالى ، حيث إن المعلومات التى يتم الإفصاح عنها هى معلومات تعكس نتائج القياس من وجهة نظر الفئات التى تربطهم بالوحدة الاقتصادية علاقة مالية ارتباطا بمنطقة المصلحة الاقتصادية التى يدور حولها القياس المحاسبى ، ولقد انتهت الدراسة فى هذا القسم إلى أن نموذج الإفصاح المحاسبى وما ينطوى عليه من معلومات يتم إعدادها فى إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لا يتسع ليشتمل على معلومات المسئولية الاجتماعية .

وحيث أوضحت الدراسة اهتمام المعرفة المحاسبية بالافصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية ، فقد انتقل البحث فى **القسم**

الرابع إلى عرض بعض الإسهامات المحاسبية فى مجال الافصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية على المستويين النظرى والتطبيقى ، وذلك فى محاولة لإبراز متطلبات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية من خلال النماذج التى قدمتها تلك الإسهامات ، وقد انتهت الدراسة فى هذا القسم إلى عدم اتفاق هذه النماذج على نطاق أو اعتبارات الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية ، وعلى ذلك انتقلت الدراسة فى **القسم الخامس** إلى إبراز المحاور الأساسية للإفصاح الملائم عن معلومات المسئولية الاجتماعية التى أمكن استخلاصها من الإسهامات التى تضمنها القسم الرابع وكذلك بعض الإسهامات الأخرى وقد أوضحت الدراسة فى هذا القسم أن أحد المحاور الأساسية التى يرتكز عليها الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية يتمثل فى نطاق الأنشطة التى تعكسها تلك المعلومات ، وقد حددت الدراسة هذا النطاق بأربعة مجالات رئيسية للأنشطة ذات المضمون الاجتماعى ، كما أوضحت أن تحديد نوعية المعلومات التى ينطوى عليها الإفصاح فى مجال المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية تخضع لاعتبارات معينة تتمثل فى لغة الرسالة التى تفصح عنها تلك المعلومات ومضمونها وطريقة عرضها ، حيث يتطلب الإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية أن تمتد لغة التعبير عنها إلى أكثر من التعبير الكمى النقدى بما يتلاءم مع طبيعة النشاط الاجتماعى المراد الإفصاح عنه ، كما يتسع مضمون الرسالة المحاسبية ليشتمل على المعلومات الكمية غير النقدية وكذلك المعلومات الوصفية حول تأثيرات العملية الاجتماعية التى لا يمكن قياسها بمقاييس كمية أما بالنسبة لطريقة عرض المعلومات الاجتماعية فإنه من المنطقى عدم ظهورها فى صلب القوائم المالية المنشورة ، حيث يكون استخدام القوائم الإضافية الملحقة بالقوائم المالية بمثابة الطريقة الأكثر ملاءمة لعرض معلومات المسئولية الاجتماعية .

وتأسيساً على ما سبق يوصى الباحث بما يلى :ـ

أولاً :ـ قيام الجهاز المركزى للمحاسبات بإلزام شركات قطاع الأعمال العام بإعداد تقرير حول الأداء الاجتماعى لها يلحق بتقارير متابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء المتعلقة بالأداء المالى والاقتصادى على مستوى كل وحدة اقتصادية تابعة ، بالإضافة إلى التقارير المقارنة على مستوى الشركة القابضة .

ثانياً :ـ قيام الهيئات العلمية والمهنية كجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بوضع المعايير الإرشادية للوحدات الاقتصادية بشأن أسس القياس والتقرير عن الأنشطة المحددة لمجالات المسئولية الاجتماعية .

ثالثاً :ـ قيام الأجهزة الحكومية المتخصصة فى شئون البيئة بتقنين بعض مجالات المساهمات الاجتماعية التى تؤدى آثارها التجميعية إلى تعاظم نتائجها السلبية على

موارد المجتمع الاقتصادية والبيئية وإلزام الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عنها من خلال إعداد برامج معلنة كبرامج حماية البيئة من التلوث مع متابعة تنفيذها من خلال الإفصاح عن الأداء الاجتماعى بجانب الأداء الاقتصادى لهذه الوحدات .

رابعاً : ـ تطوير النظام المحاسبى الموحد بما يسمح بتوسيع نطاق الإفصاح ليشتمل على المعلومات الاجتماعية ، خاصة وأن تحليل القوائم والتقارير المالية المنشورة من خلاله يكشف عن إمكانية توفيره للمعلومات التى تفيد فى تقييم الأداء الشامل للوحدة وهو ما تسعى إليه محاسبة المسئولية الاجتماعية دون أن يلقى هذا بأعباء إضافية تفوق طاقة الوحدات الاقتصادية الملتزمة بتطبيق النظام المحاسبى الموحد .

خامساً : ـ وضع إطار عام للمراجعة الاجتماعية من خلال محاولة تطوير معايير المراجعة لبحث إمكانية امتداد نطاقها ليتضمن مسئولية المراجع الخارجى من التحقق من وفاء الوحدات الاقتصادية بمسئولياتها الاجتماعية بما يضمن توافر الثقة والمصداقية لما تنطوى عليه التقارير الاجتماعية من معلومات .

دور التجارة الإليكترونية
فى زيادة كفاءة وفعالية أسواق رأس المال

دكتور
سمير سعد مرقص

- مدير عام بمصلحة الضرائب العامة .
- زميل الجمعية الملكية البريطانية للحاسبات الإليكترونية .
- زميل جمعية الضرائب المصرية .
- زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب .
- عضو جمعية الضرائب الدولية .
- مدرس بالجامعات العربية سابقاً .

مقدمة : -

بدأت التجارة الإليكترونية فى بداية عام ١٩٧٠ باسم الشبكة الإليكترونية تسمى Electronic Data Interchange (EDI) وهى شبكة المبادلات الإليكترونية فى الولايات المتحدة من خلال ١٠٠٠ شركة كبرى وتعتبر نواة التجارة الإليكترونية فى العالم وتهتم المنظمات الدولية والإقليمية بالتجارة الإليكترونية وبوجه خاص منظمات :

Eu - OECD - G8 - APEC - WTO - ITU - UNCTAD - UNCITRAL (UNFSCO) .

وأدى وجود التجارة الإليكترونية إلى إتمام كافة التعاملات عن طريق شبكة الإنترنت وظهور أنظمة الدفع الإليكترونية وأشهرها :

First Virtual Hdding - cyber cash inc - IC verify Inc - The Internet Mall Inc. -open Market Inc. Vrifone Inc.

وهناك ثلاثة مجالات أساسية لاستخدام شبكة الإنترنت هى :

* مجال الأبحاث والتطورات العلمية والحصول على المعلومات .
* مجال الأعمال بكل جوانبه وأبعاده ومنها البورصات المحلية والعالمية .
* المجال الحكومى بمختلف صوره وأشكاله ويطلق عليه E-Government .

وقد تم توفير خدمة الإنترنت فى مصر بواسطة مركز معلومات مجلس الوزراء بالاشتراك مع المجلس الأعلى للجامعات اعتباراً من أكتوبر ١٩٩٣ وتضاعف الطلب عليها سنوياً إلى أن قامت الدولة بتوفير هذه الخدمة بالمجان من خلال عدد من الشبكات بدون اشتراكات سوى تكلفة المكالمة التليفونية إضافة إلى ما تمثله التجارة الإليكترونية من نظم للمعلومات سواء على مستوى المنشأة أو على المستوى القومى وأهم هذه النظم الشبكات متعددة الوسائط أو ما يسمى Multimedia وتتمثل أهمية هذه الأنظمة فى أنها أنظمة معلومات ووسائل إعلام وإفصاح يتجاوز تأثيرها حدود الدول .

ولعل التحدى الذى يواجه أسواق رأس المال هو كفاءة واتساع الأسواق ومدى قدرتها على استيعاب الأسهم والسندات وكذلك عدم الوصول إلى شكل وطبيعة البيانات والمعلومات

التى يحتاجها المستثمرون فى الأوراق المالية وكذلك الحاجة إلى وسائل مستحدثة وجديدة فى العرض والإفصاح لهذه البيانات لأن كل ذلك بلا شك سيؤثر تأثيراً بالغاً على أسعار الأسهم المطروحة .

ولذلك يرى الباحث زيادة كفاءة وفاعلية أسواق رأس المال المصرية فى حل هذه المشاكل عن طريق التجارة الإليكترونية من خلال اشتراكها فى شبكة الإنترنت العالمية بما يتيح اتساع أسواق رأس المال من جهة وباعتبارها وسيلة مناسبة لعرض البيانات التى يحتاجها المستثمرون فى هذه الأوراق ، كما أن بروتوكولات إنترنت سوف تساعد على عرض البيانات المطلوبة وبالشكل المناسب وفقاً لقواعد هذه الشبكات مما يساعد على القضاء على مشاكل تداول وعدالة تحديد أسعاره .

** طبيعة المشكلة **

المشاكل التقليدية التى تواجه المستثمرين فى البورصة فى مجال المعلومات

تواجة البورصات العربية وبورصات الدول النامية المشاكل التالية :ـ

١ ـ إن قرارات الشراء والبيع والتعامل والإفصاح تقوم على القوائم المالية التقليدية وهذه القوائم ذات أثر محدود فى التعرف على القيمة الحقيقية للأوراق المالية وهى بيانات تاريخ تاريخية محدودة الفائدة .

٢ ـ إن قواعد الإفصاح المطبقة حالياً غير كافية لأنها تعتمد على قواعد الإفصاح الإلزامى التى تتضمنها معايير المحاسبة الدولية والعالمية وهذه القواعد وإن كانت مناسبة فى مجال القوائم المالية التاريخية إلا أنها لا تفى بمتطلبات مستثمرى البورصة وعدم الاهتمام بالإفصاح الاختيارى أو مضمونة الواجب توافره فى مجال بورصات الأوراق المالية.

٣ ـ نقص الشفافية وهذا يؤدى بدوره إلى وجود مناخ ملائم للشائعات وهذا بدوره سوف يؤدى إلى عشوائية الشراء والبيع فى التعامل فى البورصة وغياب الأسس العلمية فى تقييم الأوراق المالية .

٤ ـ محدودية أسواق رأس المال ، نظراً لاقتصار التعامل فيها محلياً وانعزالها عن باقى البورصات الشقيقة والعالمية .

٥ ـ غياب ثقافة البورصة ، مما يسمح بدخول طبقة المقامرين الذين يعملون على العبث بآليات السوق وتحقيق مكاسب شخصية لا تقوم على سبب حقيقى أو مشروع على حساب باقى المستثمرين مما قد يعمل على عدم الثقة فى أداء البورصات المالية ومن ثم تتحول إلى بورصة مقامرين وليس بورصة إفصاح وتراضى الفترة الزمنية بين الفعل ورد الفعل .

٦ ـ محدودية الإعلام المتعلق بالبورصة ، وعدم توضيح دلالات حركة الأوراق

المالية ليستفيد منها المستثمر الصغير الذى تعتبر ثقافته محدودة وضئيلة بالنسبة للنواحى الفنية فى أسواق رأس المال ، وغياب الأسلوب العلمى فى عمل سماسرة الأوراق المالية .

٧ ـ أدت محدودية الأسواق المالية إلى انعزالها تكنولوجياً وبالتالى عدم الاستفادة من التقدم الذى طرأ على عمل البورصات العالمية وخاصة فى مجال العرض والإفصاح واستخدام شبكة الإنترنت فى عرض المعلومات والبيانات المتعلقة بالأوراق المالية والبروتوكولات التى تتبع فى هذا الشأن وتعمل على توفير إفصاح أفضل سواء بالنسبة للإفصاح الإلزامى الذى يتطلبه عمل هذه الأسواق أو الإفصاح الاختيارى الذى تعكس تفصيلات المستثمرين فى الأوراق المالية بالنسبة للبيانات الواجب عرضها بخلاف تلك الواردة فى القوائم المالية وكذلك المقارنات الواجب عرضها .

٨ ـ إن مستثمر الأوراق المالية يشترى الأوراق المالية الآن ليستفيد من عائدها والزيادة فى قيمتها التى تتحقق فى المستقبل ومن ثم فإن البيانات التاريخية التى تتضمنها القوائم المالية وإن كانت تعطى مؤشرات تاريخية عن الربحية والمركز المالى إلا أنها لا توفر أى بيانات عن مستقبل الورقة المالية أو الأحداث المستقبلية والتنبؤات التى تؤثر على مستقبل الورقة وقيمتها ومن ثم فإن شكل ومحتوى الإفصاح الحالى غير كاف ، ويجب توفير أدوات إفصاح أخرى خلاف القوائم المالية للوفاء بهذا الغرض .

** منهج البحث **

سيتناول الباحث هذا البحث من خلال الفصول التالية :ـ

الفصل الأول : التجارة الإليكترونية (التعريف بها ـ مزاياها ـ مكوناتها ـ وهيكلها) .

المبحث الأول : التجارة الإليكترونية وشبكة الإنترنت والبورصة .

المبحث الثانى : مكونات وهيكل شبكة الإنترنت

الفرع الأول : مكونات شبكة الإنترنت.

الفرع الثانى : هيكل الإنترنت .

الفصل الثانى : تقييم كفاءة أسواق رأس المال .

المبحث الأول : أسواق رأس المال المصرية وتقييم كفاءتها .

المبحث الثانى : وجود أسواق مفتوحة .

الفصل الثالث : المعلومات والإفصاح عنها وجودة عرضها .

المبحث الأول : المعلومات التى يحتاجها المستثمرون والواجب الإفصاح عنها .

المبحث الثانى : جودة عرض البيانات المفصح عنها .

الفصل الرابع : دور شبكة الإنترنت فى التغلب على

مشاكل أسواق رأس المال وعرض المعلومات والإفصاح للوصول إلى الأسعار العادلة .

المبحث الأول : استخدام شبكة الإنترنت فى التغلب على مشكلة القدرة الاستيعابية لأسواق رأس المال .

المبحث الثانى : شبكة الإنترنت وتحسين أسلوب العرض والإفصاح .

المبحث الثالث : دور شبكة الإنترنت فى تحديد السعر العادل للأوراق المالية .

وتختتم بملخص وتوصيات :

****

الفصل الأول

التجارة الإليكترونية (التعريف بها ـ مزاياها ـ مكوناتها ـ وهيكلها) .

المبحث الأول

التجارة الإليكترونية وشبكة الإنترنت والبورصة

<u>التجارة الإليكترونية :</u>

تعتبر التجارة الإليكترونية هى أحد تطبيقات تكنولوجيا الاتصال الرقمى الشبكى الذى يتم من خلال الحاسبات الإليكترونية باستخدام شبكة الإنترنت وتوظيفها فى إجراء المعاملات التجارية من شراء وبيع للسلع والخدمات وكذلك نقل المعلومات والدعاية والإعلان وكذلك إبرام التعاقد والسداد والتسليم أحياناً كما هو الحال فى بعض الخدمات التى يمكن تداولها من خلال الحاسب ويستخدم فى الوصول إلى الهدف البريد الإليكترونى والصور الحية والنقود الإليكترونية وبطاقات الائتمان Credit Card وكذلك استلام الخدمات من خلال الشاشة أو الطابعة أو CD ROM أو Floppy Disk ... إلخ .

<u>تعريف التجارة الإليكترونية :</u>

إن محاولة وضع تعريف للتجارة الإليكترونية لابد أن يستمد من طبيعتها ويعكس خصوصيتها وهى :

أ ـ إجراء المعاملات التجارية من خلال شبكة الإنترنت .

ب ـ نقل المعلومات والبيانات على اختلاف أنواعها عبر الشبكة .

جـ ـ الاستخدام الأمثل لما تتيحه الشبكة من إمكانيات ضخمة سواء كانت تتعلق بالصوت أو الصورة أو الحركة .... إلخ .

ومن ثم يرى الباحث تعريف التجارة الإليكترونية بأنها استخدام شبكة الإنترنت فى إجراء المعاملات التجارية على اختلاف أنواعها وكذلك تبادل المعلومات بشأنها باستخدام ما تتيحه الشبكة من إمكانيات .

ومن ثم فإن التجارة الإليكترونية تختلف عن التجارة التقليدية فى أن الأولى تستخدم شبكة الإنترنت فى إبرام الصفقات والمعاملات .

<u>التجارة الإليكترونية والبورصة :</u>

عمليات البورصة أصبحت أحد تطبيقات التجارة الإليكترونية ويتم من خلالها إبرام عمليات الشراء والبيع لكل من الأسهم

والسندات المتداولة فيها والحصول على المعلومات عن الأوراق المالية المعروضة فيها وكذلك إصدار أوامر الشراء والبيع للسماسرة والوسطاء وقبض أو سداد ثمنها إليكترونياً ، ونشر البيانات المتعلقة بصناديق الاستثمار من خلال مواقع Site تخصص لهذا الغرض ، كما تقدم الشبكة معلومات تفصيلية عن الأوراق المالية المعروضة فى البورصة وتطور أسعارها وكذلك معلومات مالية واقتصادية عن الشركات التى تصدر هذه الأوراق والقوائم المالية المتعلقة بها ، ويمكن من خلال موقع هذه الشركات المصدرة تقديم وعرض بيانات كل من الإفصاح الإلزامى Compulsory Disclosure وكذلك بيانات الإفصاح الاختيارى Option or Volunteer Disclosure Disclosure نظراً لأن الإفصاح الحالى الذى تقدمه القوائم المالية غير كاف لتوفير المعلومات التى يحتاجها المستثمرون فى الأوراق المالية ، كما أنها تعطى مرونة كبيرة من خلال ما توفره من تعاقدات وأوامر بيع وشراء من خلال البريد الإليكترونى E-mail وتوفير معلومات لا يستطيع السماسرة فى أغلب الأحوال توفيرها عن الأوراق المالية التى يرغب المشترى فى الاستثمار فيها .

وقد أدى ظهور التجارة الإليكترونية وشبكة الإنترنت واستخدامها فى معاملات البورصة إلى ظهور التقرير المالى الإليكترونى كأداة للعرض والإفصاح مكملاً أو ملحقاً للعرض والإفصاح التقليدى وهو وسيلة نشر وتقرير فورية أقل تكلفة ووسيلة اتصال بعدد كبير من المستخدمين ويوفر الوقت الذى يستغرقه مستخدمو المعلومات ويستفيد من كل تقدم يحدث فى مجال تكنولوجيا الإنترنت والبرمجيات كما يتيح فرصة دمج أقسام عديدة من التقارير المالية المنشورة على الشبكة مع العديد من المعلومات الأخرى المتعلقة بها فى مواقع أخرى ومن ثم إجراء المقارنات ودعم القرارات ومن ثم فإن التقرير الإليكترونى أكثر قدرة على الوصول لقطاعات واسعة من المستخدمين لم يكن فى المقدور الوصول إليهم من قبل وهذا التقرير أكثر قدرة على توسيع نطاق ومضمون الإفصاح بشكل كبير عن ذى قبل وفى الولايات المتحدة الأمريكية فإن ٥٠٪ من العائلات الأمريكية تتعامل فى البورصة و ٣٥٪ من التداول يتم عبر شبكة الإنترنت وأنه يتم بيع وشراء ٣٠٠٠ نوع من الأسهم فى بورصة وول ستريت كل سهم منها يعتبر سوقاً فى حد ذاته ويدير ٢٠ ٪ من العمليات ٥٠٠ من صناع السوق ويصل حجم التداول اليومى ٤٠ مليار دولار يتداول معها ١,٣ مليار سهم يومياً فى المتوسط و ٨٠ مليون مستثمر وهناك ٥٠٠ شركة غير أمريكية مسجلة فى بورصة وول ستريت وتعتبر بورصة ناسداك من أكبر سوق أسهم إليكترونية فى العالم من خلال شبكة الإنترنت التى تنقل الأسعار وبيانات البيع والشراء لحظياً لأكثر من ١,٣ مليون مستثمر

فى ٨٣ دولة دون قاعدة تداول كما هو الحال فى البورصات العادية ويوجد حوالى ٤١٠٠ ورقة مالية لأهم الشركات تتداول فيها ويبلغ حجم التداول اليومى ١٢ تريليون دولار ويتداول فعاليتها ١,٩ مليار منهم لـ ٤٧٠ شركة عالمية .
ويرى الباحث أن هذه الشبكة تقدم إلى جانب الكم الكبير من المعلومات تنوعاً كبيراً فى البيانات المعروضة تعكس آخر التطورات فى الأسواق العالمية مثل شبكة داو جونز التى تقدم المعلومات فى مجال البورصات وأسواق رأس المال وتقدم بشكل تحليلى ١٨٠٠نشرة على الخط المباشر وكذلك شبكة جينى GENIE وهى من الشبكات المتخصصة فى مجال أسواق رأس المال وكذلك شبكة شارلز شواب ودبون اندبراد ستريت وجميعها تعمل فى مجال البورصات وأسواق رأس المال .

كما أن عرض البيانات من خلال الشبكة يحقق المنافسة ويزيد من رشد المستثمرين من خلال البيانات التى توفرها الشبكة وكلها تحقق اتساع السوق وعدالة تحديد الأسعار والحد من المقامرة فى البورصة كما أن ربط البورصات المصرية بشبكة الإنترنت سوف يحقق ربط البورصة المصرية بالبورصات العربية وهذا سيحقق الاستقرار للبورصة المصرية خاصة لو انخفضت الاستثمارات الأجنبية فيها كما يحدث فى بعض الأحيان وسوف يساهم فى إنشاء الشركات العربية المشتركة واجتذاب الفوائض والاستثمارات العربية إلى البورصة المصرية مما يحقق فى النهاية التكامل الاقتصادى العربى واتساع سوق الأوراق المالية ، إضافة إلى زيادة الثقة فى الأوراق المالية العربية وتداولها فى البورصات العالمية بشكل أكبر .

التجارة الإليكترونية وحجم الإنترنت ومعدل نموها :

انتهت إحدى الدراسات إلى أن حجم المبيعات المتوقع على الإنترنت سوف يبلغ ٢,٢ تريليون دولار وهو يمثل ٥٪ من إجمالى المبيعات فى العالم وكان حجم التجارة الإليكترونية يبلغ ٩٧٣ بليون دولار عام ١٩٩٨ بينما يتوقع أن يصل إلى ١٢٣٤ بليون دولار فى عام ٢٠٠٢ بمعدل نمو سنوى ٢٠٠ ٪ وبلغ عدد الأفراد الذين قاموا بالشراء عبر الإنترنت فى الولايات المتحدة ٤٠ مليون فرد فى عام ٢٠٠٣ بعائد قدره ١٠٨ بليون دولار وبلغ عدد مستخدمى الإنترنت ٣٢٠ مليون فرد عام ٢٠٠٢ كما يبلغ عدد مستخدمى الكمبيوتر المتصلين بشبكة الإنترنت ١٠ ٪ وبلغ عدد الشركات التى تعاملت مع التجارة الإليكترونية ٤٣٥٠٠٠ فى عام ٢٠٠٠ .

وفى إحصائية منشورة عن شبكة الإنترنت .

١ ـ تتكون شبكة الإنترنت من ٣ مليون جهاز حاسب .
٢ ـ تتكون من ٢٥٠٠٠ شبكة .
٣ ـ معدل نمو الشبكة ١٠٠ ٪ خلال الخمس سنوات الأخيرة .
٤ ـ إن أكثر من ١٠٠٠ حاسب آلى ينضم إليها يومياً .

٥ ـ إن معدل النمو فى الفترة من ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥ يعادل النمو فى الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ .

٦ ـ إن كمية البيانات التى تدخل الشبكة تزيد ١٠ ٪ كل شهر و ٢١٤ ٪ كل سنة .

٧ ـ إن أكثر من ٣٠ مليون شخص يستخدمون الإنترنت بشكل مباشر حالياً و ٥٠ مليون شخص يستخدمه بشكل غير مباشر .

٨ ـ شهد عام ١٩٩٥ مضاعفة شبكة الإنترنت عما وصلت إليه فى عام ١٩٩٣ ولذلك حققت هذه الشبكة فكرة القرية الكونية بالنسبة لمواطنى إنترنت كما يطلق عليها البعض .

٩ ـ طبقاً لقانون مور فإن قوة أجهزة الكمبيوتر وقدراتها تتضاعف كل ثمانية عشر شهراً وهو من أهم أسباب شبكة إنترنت .

١٠ ـ إنه طبقاً لقانون ميتكاليف فإن قيمة أى شبكة تتحدد على أساس فائدتها لمستخدميها وهذا السبب جعل النمو يأخذ شكل متوالية هندسية مع زيادة عدد مستخدميها :

ويرى البعض أن حجم المعاملات المالية التى تمت من خلال التجارة الإليكترونية بلغت ٣٨ مليار دولار عام ١٩٩٧ وأنها من المتوقع أن تصل إلى ١٠٥ مليار دولار عام ١٩٩٩ ، ٣٠٠ مليار دولار فى نهاية عام ٢٠٠٢ وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية ـ وألمانيا ـ وبريطانيا ٦٤ ٪ من حجم هذه التجارة ويتم سداد قيمة هذه المعاملات إليكترونياً بنسبة ٩٥ ٪ فى الولايات المتحدة ، ٧٥ ٪ فى الدول الأوروبية .

وبلغ عدد الذين يتعاملون فى التجارة الإليكترونية عالمياً ٣٠٠٠ مليون شخص فى نهاية ٢٠٠١ و ٣٩ ٪ من الشركات الأوروبية وأن ٧٥ ٪ من الشركات الأوروبية لها موقع ثابت على الشبكة الدولية وينتظر أن تصل إلى ١٠٠٪ فى نهاية عام ٢٠٠٢ .

وبلغ عدد الشركات الأمريكية التى استخدمت التجارة الإليكترونية ١٩٨ ألف شركة قطاع خاص فى نهاية ٢٠٠١ .

ويحتل الشرق الأوسط مالا يزيد عن ٥٪ من هذا الحجم .

تعريف إنترنت Internet :

تعددت التعريفات الخاصة بالإنترنت وسيحاول الباحث إلقاء الضوء على هذه التعريفات فقد عرفها Rick Gates بأنها مصدر من مصادر المعلومات .

ـ كما يعرفها البعض الآخر بأنها مجموعة مفككة من ملايين الحاسبات موجودة فى آلاف الأماكن حول العالم ويمكن لمستخدمى هذه الحاسبات استخدام الحاسبات الأخرى للعثور على المعلومات أو المشاركة فى ملفات فى ضوء بروتوكولات معينة Protocol Internet .

ـ بينما يرى البعض الآخر أن تعريف إنترنت يعتمد على عمل الشخص الذى يريد تعريفه ومن ثم فهو يختلف من شخص لآخر والتعريف

الشائع له إنه طريق المعلومات فائق السرعة أو أسرع طرق المعلومات أو الطريق السريع الرقمى أو شبكة المعلومات الرقمية أو طريق البيانات السريعة أو شبكة المعلومات الدولية ويفضل الباحث الاصطلاح الأخير من الاصطلاحات الشائعة .

ويعتبر إنترنت انتصاراً للسوق الحر على التخطيط المركزى بما يوفره طريق المعلومات فائق السرعة Information Superhigh Way وانفتاحا أكبر على العالم .

ومن التعريفات السابقة يمكن التعرف على الخصائص التالية لشبكة إنترنت :-

<u>الخصائص الأساسية لشبكة إنترنت :.</u>

نظراً لتعدد وتباين التعاريف الخاصة بإنترنت فإننا سوف نتناول عناصرها أو مكوناتها لعلها تلقى الضوء حولها وتمكننا من معرفة طبيعتها بدقة كما يلى :-

١) إنترنت مجموعة من الحاسبات .
٢) هذه الحاسبات مترابطة فى شكل شبكة أو شبكات .
٣) هذه الشبكات يمكنها الاتصال بشبكة أو شبكات أخرى أكبر وأوسع .
٤) إن هناك أسلوباً للاتصال بين الشبكات هو البروتوكول ما بين الشبكات .
٥) لا توجد سيطرة مركزية على شبكة إنترنت.
٦) إنترنت يوفر استخدامات لكل المهن وكل الأغراض .
٧) هى وسيلة فعالة من وسائل الاتصال عن بعد Telecommunications باستخدام كوابل ووصلات وبرامج Software ونظم تشغيل واتفاقيات دولية ومنظومات الاتصال والتليفزيون المتفاعل والعديد من التطبيقات التى لها تأثير فعال فى مجالات عديدة ومنها مجال الأعمال والمجالات الاقتصادية محل دراستنا وعلى الخصوص البورصات العالمية وزيادة فاعليتها باستخدام الأنظمة الصوتية (التعرف على الصوت) إضافة إلى تطوير الأنظمة المرئية لتواكب هذا التقدم الهائل من خلال تكنولوجيا الواقع الافتراضى Virtual reality والحقائق المجسدة التى ما كانت التكنولوجيا التقليدية قادرة على توفيرها إلا بعد عشرات السنين وساعد على ذلك أن البرامج المستخدمة تتطور بنفس السرعة .

<u>مزايا استخدام شبكة إنترنت فى أسواق رأس المال :.</u>

١) سرعة إبرام المعاملات من خلال الشبكة وهى سمة يتطلبها التعامل فى أسواق رأس المال ومن خلال إجراءات أقل وأكثر بساطة من الأساليب التقليدية وكذلك الوفر فى التكلفة .
٢) سهولة الحصول على البيانات والمعلومات عن الأوراق المالية المطروحة فى البورصة مع المقارنات اللازمة لاتخاذ القرارات فى مجال التعامل مع البورصة إضافة إلى إمكانية توفير قدر كبير من الإفصاح الاختيارى من خلال البروتوكولات الخاصة

بالشبكات المتعلقة بالبورصات لا يتوافر فى الأساليب التقليدية .

٣) توفير قدر كبير من الشفافية والإفصاح الذى يجب أن يتوافر فى أسواق رأس المال.

٤) تعتمد التجارة الإليكترونية على شبكة الإنترنت التى توفر بدورها وسيلة أكثر فاعلية ومتعددة الأغراض سواء فى مجالى الإعلان والترويج أو التعاقد أو الحصول على المعلومات من خلال شبكة لا مركزية واسعة الانتشار وتستخدم أدوات حديثة للتغلب على مشكلة تعقد المعاملات مثل الفواتير الإليكترونية والنقود الإليكترونية والتوقيع الإليكترونى وبصمة الصوت والصورة ، كما وأنها تؤدى إلى اتساع الأسواق والتغلب على محدودية التعامل مع العمل على استقرار الأسواق والوصول إلى الأسعار العادلة فيها .

٥) إمكان نشر ثقافة البورصة ومفاهيمها وقواعد التعامل بها وتشجيع الاستثمار فيها من خلال الشبكة وكذلك عرض الاتجاهات الاقتصادية والتنبؤات المالية العامة والخاصة التى تؤثر على مستقبل الأوراق المالية أو أسعارها وهذا الأمر لا يتوافر فى الأساليب التقليدية فى العرض والإفصاح.

٦) وضع حد للمقامرات والحد من التلاعب فى الأسعار أو السيطرة عليها بواسطة فرد أو مجموعة نظراً للاتساع الذى تكفله الشبكة للأسواق والإفصاح الملائم مما يجعل الأسعار تعكس حقيقة قيمة الأوراق المالية وبشكل عادل .

المبحث الثانى
مكونات وهيكل شبكة الإنترنت

الفرع الأول
مكونات شبكة الإنترنت

شبكة إنترنت وأوجه اختلافها عن باقى الشبكات :.

<u>أولاً : شبكة إنترنت لا تختلف عن باقى الشبكات فى المقومات التالية :</u>

(أ) وحدة الإرسال Sending Unit :

وهى المسئولة عن إرسال البيانات والمعلومات إلى باقى وحدات الشبكة .

(ب) وحدة الاستقبال Receiving Unit :

وهى وحدة استقبال البيانات والمعلومات من الوحدات الأخرى داخل الشبكة أو الشبكات الأخرى .

(جـ) وحدة التحويل Transmission Unit :

وهى الوسيلة التى تنتقل بها المعلومات داخل الشبكة ويطلق عليها Modem وتأخذ أشكالا عديدة فقد تكون خطاً تليفونياً أو موجات الراديو أو الميكروويف أو نبضات الليزر Laser Beams ولعل الوحدات السابقة قد شهدت تطوراً كبيراً عند تصميم وتشغيل شبكة إنترنت (شكل رقم ١) .

<u>ثانياً : أما التطور الذى لحق شبكة الإنترنت بالمقارنة بباقى الشبكات فيتمثل فى :</u>

(أ) التطور بالنسبة لأجهزة الاستقبال المستخدمة فى شبكة الإنترنت :

إلى جانب المكونات المادية لجهاز الحاسب

Hardware من CPU وطابعة Printer ولوحة مفاتيح Keyboard وشاشة Display Unit ومجموعة من برامج التشغيل Software مثل ٣ ـ ٢ ـ ١ Windows/Lotus ومكونات أخرى مثل / Floppy disk - Hard disk .

ـ فكل جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الإنترنت يسمى مضيفاً Host ويكون له رقم خاص كخط التليفون تماماً لتمييز الرسائل المرسلة والرسائل المستقبلة وإذا كان الجهاز مشتركا فى أكثر من شبكة فيكون له أكثر من رقم ، كما يكون للجهاز اسم وليس رقم أو يكون له اسم ورقم معين إلى جانب استخدام الوسائط المتعددة Multimedia وهى المنطقة التى يتم توليف الكلمات المكتوبة مع الرسوم المتحركة والأصوات المجسمة فى نظام واحد فى نفس الوقت .

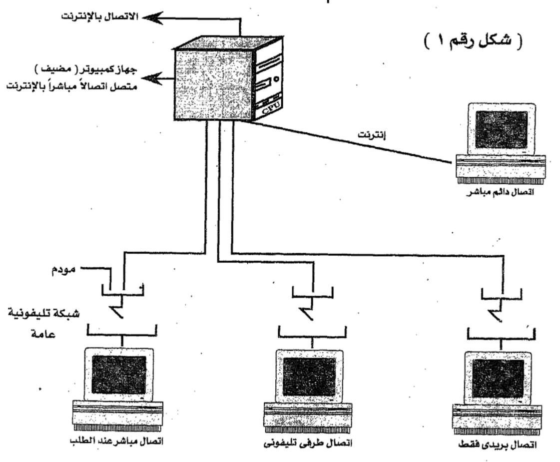
ـ بالإضافة إلى المشغل أو المعالج Processor الذى يقوم بتوجيه المدخلات التى تتم تغذية الكمبيوتر بها وتقاس سرعة التشغيل بالميجاهرتز .

ـ كما تستخدم بالإضافة إلى ذلك المساعدات الرقمية الشخصية ـ ليس دائماً ـ هى أجهزة خفيفة الوزن للاتصال بطريقة المعلومات فائقة السرعة ولا تحتاج إلى وصلات كهربائية .

ـ ويمكن ربط الكمبيوتر بكل من الشبكات المحلية والدولية .

والبقية فى العدد القادم

(شكل رقم ١)





رصدها لنا المستشار/ **مجدى أمين جرجس**

١) القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر وقضى بتخفيض الرسم النسبى على شهر المحررات بنسبة ٢٥٪ من مقداره المستحق بعد التخفيض المنصوص عليه فى المادة (٣٤) مكرر (صدر فى ١ / ٢ / ٢٠٠٣ ـ العدد ٥ مكرر فى ١ / ٢ / ٢٠٠٣) .

٢) القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٣ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون ، وذلك لمدة تنتهى فى نهاية السنة المالية ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ (صدر فى ١١ / ٣ / ٢٠٠٣ ـ العدد ١١ تابع (أ) فى ١٣ / ٣ / ٢٠٠٣)

٣) القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون العمل ، وقد نظم فى الكتاب الأول الأحكام العامة وفى الثانى علاقات العمل الفردية وفى الثالث التوجيه والتدريب المهنى وفى الرابع علاقات العمل الجماعية وفى الخامس السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل وفى الكتاب السادس تفتيش العمل والضبطية القضائية والعقوبات (صدر فى ٢٠٠٣/٤/٧ ـ العدد ١٤ مكرر فى ٢٠٠٣/٤/٧)

٤) القانون ٧٦ لسنة ٢٠٠٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون رقم ١٦١ لسنة ٢٠٠٠ فى شأن التصالح فى

المنازعات الضريبية القائمة أمام المحاكم بين مصلحة الضرائب والممولين وقد أجاز التصالح فى الدعاوى المقيدة حتى تاريخ العمل بهذا القانون أمام جميع المحاكم بما فى ذلك محكمة النقض (صدر فى ٢٠٠٣/٥/١٩ العدد ٢٠ مكرر فى ٢٠ / ٢٠٠٣/٥)

٥) القانون رقم ٨٩ لسنة ٢٠٠٣ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٠٪ من الأجر الأساسى ونص على أن تضم هذه العلاوة إلى الأجر الأساسى اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٨ (صدر فى ١٥ / ٦ / ٢٠٠٣ ـ العدد ٢٤ مكرر (أ) فى ١٥ / ٦ / ٢٠٠٣)

٦) القانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٣ بزيادة المعاشات العسكرية بنسبة ١٠٪ ، ونص على أن تعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش وتسرى فى شأنها جميع أحكامه (صدر فى ١٥ / ٦ / ٢٠٠٣ ـ ذات العدد السابق) .

٧) القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٣ بزيادة المعاشات بنسبة ١٠٪ ، اعتباراً من ٢٠٠٣/٧/١ بالنسبة للعاملين بقوانين التأمين الاجتماعى أرقام ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ و ٥٠ لسنة ١٩٧٨ و ٩٣ لسنة ١٩٨٠ وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش وتسرى فى شأنها جميع أحكامه (صدر فى ١٥ / ٦ / ٢٠٠٣ ـ ذات العدد السابق) .

٨) القانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ، بإصدار قانون التجارة وذلك بإلغاء نص المادة (٣٣٧) من قانون العقوبات اعتباراً من أول أكتوبر ٢٠٠٥ والعمل بالأحكام الخاصة بالشيك اعتباراً من ذات التاريخ (صدر فى ٢٠٠٣/٦/٢٤ـ العدد ٢٧ فى ٢٠٠٣/٧/٣)

٩) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٣ بشأن الموافقة على بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية الخاصة بالبرلمان الإفريقى ، والذى وافقت عليه الدورة الاستثنائية الخامسة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية فى سرت بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢ ووقعت عليه جمهورية مصر العربية بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١١ (صدر فى ٢٠٠٣/١٠/٨ ـ العدد ٤٢ فى ٢٠٠٣/١٠/١٦) .

شركة مصر / إيران للغزل والنسج

شركة مشتركة بين مصر وإيران

(ميرانكس)

تأسست فى ديسمبر ١٩٧٥ بموجب قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له ويقدر إجمالى الاستثمارات بحوالى (١٦٠ مليون جنيه)

يبلغ رأس مال ميراتكس المدفوع (٢٥٠ ,٥٤ مليون جنيه) وتوزيعه كالآتى:-

٥١٪ للجانب المصرى ويمثله:

١ - شركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس. ٢ - بنك الاستثمار القومى.

٤٩٪ للجانب الإيرانى ويمثلها

الشركة الإيرانية للإستثمارات الأجنبية.

- الأنشطة الرئيسية لميراتكس هى إنتاج وتسويق غزول القطن والمخلوط بالبوليستر من نمرة ٤ إلى ١٦٠ إنجليزى مسرح وممشط، مفرد ومزوى، برم نسيج وتريكو، خام ومحروق ومحرر على كونزو شلل.
- قد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان.
- يقدر الإنتاج السنوى بحوالى ١٠٥٠٠ طن بقيمة ١٥٠ مليون جنيه.

- مصنع الغزل الرفيع :-
الطاقة = ٧٢٦٥٦ مردن
الإنتاج = ٢٦٠٠ طن
الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٦٣ إنجليزى
- مصنع الغزل المتوسط :-
الطاقة = ٥٩٦٤٨ مردن
الإنتاج = ٥٣٥٠ طن
الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٣١ إنجليزى
- مصنع الغزل السميك :-
الطاقة = ٣٢٠٠ روتر
الإنتاج = ٢٥٠٠ طن
الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ١٣ إنجليزى

- تبلغ صادرات ميراتكس حوالى (٤٠٠٠ طن سنويا) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق اوروبا الغربية (المانيا، الدنمارك، بلجيكا، فرنسا، اسبانيا، انجلترا، ايطاليا) ودول شرق آسيا (اليابان، تايوان، كوريا، سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب، تونس).

يبلغ عدد العاملين (٣٢٠٠ عامل) تبلغ أجورهم السنوية مايقرب من (٢٨ مليون جنيه)


الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس
يقدم إبداعات شركاتها التابعة
لموسم الشتاء
المنسوجات المتميزة بأنواعها
الملابس الجاهزة والتريكو
الملابس الداخلية من القطن
المصرى المتميز
الوبريات بأنواعها
أطقم الملايات والكوفرتات
البطاطين
انتاجها يعنى
الجودة
الذوق
السعر المناسب
تباع
لدى القطاعين العام والخاص
للإستعلام : ٧ ش الطاهر - عابدين مبنى الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج للملابس
خلف بنك مصر - محمد فريد ت: ٣٩٠٦٩٤٢ فاكس: ٣٩٠٣٢٣٥